

المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان

مشهرة برقم ١٩٧٣ لسنة ٢٠٠٤



الإعلام والانتخابات
دليل تدريبي مخصص للإعلاميين

الحاير والمواثيق الدولية محتاجا حقها



مجدى حلمى

المعايير والمواثيق الدولية (الطبعة الأولى)

اسم الكتاب: المعايير والمواثيق الدولية
إعداد وتحرير: مجدى حلمي
الناشر : المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان
بريد إلكتروني: eathr@intouch.com
رقم الإيداع: ٢٠٠٥ / ٥١٩٤
الغلاف والإخراج الفني : حازم حسن مبارك

طباعة : الوادى ت: ٠١٠٦٣٣٠٨٧١



المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان
مشهرة برقم ١٩٧٣ لسنة ٢٠٠٤



الإعلام والانتخابات
دليل تدريبي مخصص للإعلاميين

المعايير والمواثيق الدولية

مجلى حلمى

شكر وتقدير

تتوجه المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان بالشكر والتقدير إلى وزارة الخارجية البريطانية على الدعم الذى قدمته لتنظيم دورة تنمية مهارات الصحفيين على مراقبة الانتخابات وكتابة تقارير صحفية تحليلية نزيهة عنها، وإصدار الأدلة التدريبية المصاحبة لها. كما تتقدم بالتقدير والعرفان لأعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة على الجهود التى بذلوها لتنفيذ هذا المشروع الذى يهدف إلى المساهمة فى الارتقاء بالأداء المهني الصحفي .

مقدمة

لماذا الدورة

تتجاوز مهمة الصحافة فى الانتخابات رصد وقائعها ونقلها للرأى العام إلى مراقبة العملية الانتخابية بكل مراحلها وتفاصيلها وفقاً للقوانين السائدة والإجراءات المطبقة، وذلك على خلفية من وعى الصحفي بأهمية الانتخابات باعتبارها واحدة من أهم وسائل التعبير عن الرأى، والمرآة التى تعكس حجم وحقيقة الحريات العامة فى أى مجتمع.

ومن الخطأ بمكان تصور دور الصحفي فى الانتخابات قاصراً على تغطية الأحداث، فالصحافة كونها الرقيب على المجتمع، فإنها تعنى ضمن اختصاصاتها بتقييم القوانين السائدة ومدى حمايتها لحريات الرأى والتعبير ضمن منظومة متكاملة تستهدف حماية حقوق الإنسان، وفى هذا السياق فإن الانتخابات واحدة من الأحداث المهمة التى تكشف بالترجمة العملية عن قصور القوانين أو ملاءمتها لتوفير مناخ ديمقراطى حقيقى وجاد.

ويعتبر البعض أن الصحفي أهم مراقب للانتخابات ليس فقط لدوره المهنى أو وفقاً لمدى براعته فى استخدام الوسائل الصحفية لتغطيته للانتخابات، وإنما لأنه وفقاً لالتزامه بضميره المهنى وقواعد مهنته وأدائه النزبه الأكثر قدرة على الإلمام بالقرارات الدولية الصادرة عن المنظمات العالمية والاتفاقات والمعاهدات والعهود الدولية الإنسانية بهدف رصد وتقييم الانتخابات المحلية فى إطار ما تكشف عنه وقائعها من مدى توائم القوانين الوطنية مع ما ذهب له البشرية من إبداعات لحماية حقوق الإنسان، وكفالة حقه فى التعبير عن رأيه فى أجواء أمنة ..

من هنا جاءت فكرة هذه السلسلة من الدورات التى تستهدف المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان تنظيمها للصحفيين بهدف إكسابهم ثقافة أوسع عن "شروط وقواعد الانتخابات الحرة والنزبه" من خلال حصر شامل لكل الاتفاقات والمعاهدات الصادرة عن المنظمات الدولية فى هذا الشأن. وتقديم رؤية سردية نقدية للقوانين المحلية ذات الصلة ومدى ارتباطها بالمواثيق الدولية بما يسهم فى تمكين الصحفي من أدوات معرفية وثقافية تساعد فى مراقبة الانتخابات وكتابة تقارير صحفية نزبه عنها.

ومن ضمن أدوات سلسلة دورات "مراقبة الانتخابات وكتابة تقارير صحفية نزبه عنها" تقدم المؤسسة المصرية للتدريب عدة مطبوعات، تساعد الأولى منها على امتلاك المعلومات الأساسية عن مواثيق حقوق الإنسان الدولية فى علاقتها بـ"الانتخابات للنزبه"، أما الكتيب الثانى فيهدف

إلى تجميع كل القوانين والقرارات الإدارية ونماذج من الأحكام القضائية ذات الصلة بالعملية الانتخابية والمقارنة بين ما تتضمن من بنود وبين ما ورد في المواثيق العالمية. ويحتوى الدليل الثالث على إرشادات توجيهية تساعد الصحف على مراقبة مدى تنفيذ الحكومة القوانين المحلية في الانتخابات، وكيفية التأكد من تطبيقها، والتزام الدولة والأحزاب والجماعات المختلفة بهذه القواعد، بهدف كتابة مادة صحفية نزيهة عن الانتخابات، وأخيراً يتضمن الكتيب الرابع رؤية نقدية تطبيقية للتغطيات الصحفية للانتخابات الماضية من خلال تجميع بعض النماذج والتعليق عليها.

والمؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان تعمل في إطار قانون الجمعيات الأهلية وفقاً لقرار التسجيل رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٠٠٤، وهي تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين كل أفراد المجتمع، وتهدف إلى ترجمة المبادئ والمفاهيم الأساسية للمواثيق والعهود والاتفاقات الدولية في هذا المجال إلى قواعد عمل في المهن المختلفة من دون استثناء ولها في هذا السياق سجل حافل من النشاط في مجالات متنوعة تهدف جميعها إلى المساعدة في تحويل المفاهيم النظرية إلى واقع عملي تتم ممارسته في حياتنا اليومية.

المؤسسة المصرية للتدريب

وحقوق الإنسان

هذا الدليل

يلعب الإعلام بكافة أنواعه المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية دوراً مهماً في ضمان نزاهة أى عملية انتخابية عادلة أو حتى الانتخابات المحدودة.

كما تساهم وسائل الإعلام والعاملين فيها من صحفيين ومعدّين ومقدمي برامج في تعميق المشاركة السياسية وطمأنه المواطنين على أن أصواتهم لن يعبث بها إذا نقلت تقارير موضوعية عن الإجراءات والتدابير المتخذة لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

كما نساهم في منح المرشحين المتنافسين فترات أو مساحات متساوية لمخاطبة الرأي العام.. وتشجيع الاختيار على أساس البرنامج الانتخابي. وليس على أسس أخرى مثل القبلية أو اللغة أو الدين أو الجنس ولكي يعزز الإعلام دوره في أشاعه روح القبول بنتائج الانتخابات يجب أن يكون موضوعي في تناوله لتفاصيل الانتخابات بداية من تسجيل الناخبين وحتى إعلان النتائج النهائية .. وعليه أن يبادر بالتصدى وكشف أى مخالفة ترتكبها جهة ما أو أحد المرشحين أو حزب سياسي. ولذلك حرصت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان على ربط حرية الرأي والتعبير بحرية التنظيم والتجمع السلمي وهذه الحقوق متلازمة فى أى عملية انتخابية فمن حق المرشحين أن يعبروا عن آرائهم من خلال وسائل الإعلام وحققهم فى أن يكون لهم تنظيم سياسي ينتمون له به ويعبرون عن فكرهم من خلاله وهو الحزب السياسي وكذلك تنظيم التجمعات السلمية والمؤتمرات والاتصال المباشر بجمهور الناخبين ونصت المادة ١٩ من العهد الدولي العالمي لحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل فرد الحق فى اعتناق الآراء دون تدخل، ولكل فرد الحق فى حرية التعبير ويتضمن هذا الحق حرية البحث وتلقى ونقل المعلومات والآراء من كل نوع، بصرف النظر عن الحدود، سواء شفاهية أو كتابة أو مطبوعة أو على هيئة عمل فنى أو عن طريق أى وسيلة اتصال أخرى يختارها. وتحمل ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة وضرورية وهى احترام حقوق أو سمعة الآخرين. حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق العامة.

واعتبرت حرية التعبير والإعلام حقاً أساسياً لا يجوز تقييده بأى طريقة من الطرق .. كما سيرد تفصيلاً ولذلك أهتم المجتمع الدولي مبكراً بقضية الانتخابات العامة وشروط نزاهتها وضمان حيده القائمين عليها... كما اهتمت الأمم المتحدة منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ بقضية الانتخابات وأصدرت سلسلة من القرارات والاتفاقيات التى

تؤكد هدف المجتمع الدولي وهو يجب أن يكون لكل دولة حكومة تستمد سلطتها من أرادة الشعب معبره عنه عن طريقة الاقتراع السري في انتخابات حرة ونزيهة وصادقة تجرى على فترات منتظمة وعلى أساس اقتراع عام على قدم المساواة بين الناخبين.

اعتبرت العملية الانتخابية بأنها أنسب آلية توفر أفضل الفرص لإشراك الجمهور في القرار، وتحديد السياسات العامة أو التأثير فيها على أقل تقدير كما تضمن حد أدنى في من الرقابة على أداء الفائزين فيها. ويوجد إجماع دولي أن حق الانتخابات هو حجر الأساس لإقامة نظام ديمقراطي سليم، وأن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة التي تمنح الشرعية السياسية للحاكم لإدارة الدولة لخدمة الشعب. كما لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية إلا من خلال إعلام حر مستقل سواء كان مرئياً أو مسموعاً أو مكتوباً، لأن الصحافة الحرة تعكس بموضوعية تصل إلى درجة الحيدة وجهات نظر الشعب وتساعد في معالجة مشاكل المجتمع من خلال طرح القضايا وكشف الحقائق أمامهم. وأصبح الإعلام الآن هو المصدر الأهم للثقافة السياسية خاصة مع التطور الهائل في مختلف أنواع وسائل الإعلام .. وأصبح لا يمكن حجب معلومة معينة عن رجل الشارع العادي خاصة في ظل ثورة الفضائيات والإنترنت والإذاعة المحمولة على الأقمار الصناعية ويمكن التقاطها براديو صغير جداً..

ومن أجل أن يلعب الإعلام دوراً في ضمان نزاهة العملية الانتخابية. حرصت المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان على وضع هذا الدليل كي يكون مرشداً للزملاء الصحفيين في كتابة أو أعداد تقاريرهم عن الانتخابات بموضوعية وسوف يتناول هذا الدليل الاتفاقيات والإعلانات الدولية الخاصة بالانتخابات الحقوق والواجبات والمعايير التي تضمن نزاهة الانتخابات.

ولقد اعتمد هذا الدليل على الجهود الكبيرة للمنظمات الدولية والعربية التي سبقتنا في هذا المجال خاصة هيئة الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة. ويعد خلاصة ما انتهت إليه إضافة إلى تعليقنا عليه. كي يكون مبسطاً وملخصاً. وهو محاولة لكي يكون مرشداً للزملاء أثناء تناولهم للانتخابات القادمة.

مجدي حلمي.

الفصل الأول

ما هي الانتخابات ؟

نظرة عامة

ارتبط مفهوم الانتخابات بأنها نتاج للديمقراطية وعناصرها الأحزاب السياسية والمواطنة ... وحقوق الإنسان .. كما أنها الوسيلة السلمية الوحيدة المعترف بها دولياً لتداول السلطة، وتوجد علاقة وثيقة تربط بين مفهوم المواطنه وبين موضوع الانتخابات باعتبارها أحد أهم معالم النظام الديمقراطي. حيث تعبر الانتخابات بوضوح عن ممارسة المواطنين لحق أساسى من حقوقهم فى المجتمع الديمقراطى، وهى المشاركة الفعلية فى عملية صنع القرار، من خلال انتخاب ممثلهم الذين سيكونون فى مواقع القيادة فى الدولة التى تعمل على تنظيم حياة المواطنين وإدارة شئونهم فى مختلف مجالات الحياة

وإذا كان الوطن هو الدولة والدولة كيان اعتبارى وإطار تنظيمى وهى الأساس لتكوين المجتمع السياسى، وموضوع السيادة فيه وعناصرها معنوية، ولكنها لا تتكون إلا بوجود الركن المادى له، وأركان الدولة هى: السيادة، السكان، الأرض، والمصالح المشتركة.

فإن المواطن هو اللبنة الأساسية الأولى فى أى مجتمع من المجتمعات، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع وموصافاته. وبدون المواطن لا يمكن الحديث عن وطن. وتبرز هذه الأهمية بـ صور أوضح فى المجتمعات التى تسير على النهج الديمقراطى، حيث تعمل السلطة السياسية، التى يتم انتخابها من قبل المواطنين، على تنظيم وإدارة حياة المجتمع بالشكل الذى يحقق مصالح الغالبية العظمى منهم، ويوفر لهم كافة الأساليب والوسائل التى تمكنهم من العيش بكرامة ورفاهية.

(المواطن : هو فرد يقيم بصورة ثابتة ومتواصلة فى وطن، بلد معين، فى مجتمع معين وعلى منطقة جغرافية معينة، وتربطه بسائر المواطنين الذين يقيمون فى هذه المنطقة علاقات اجتماعية، بمختلف أنواعها.)

وبناء على هذا المعنى فإن المواطنة تعنى: الانتماء إلى بلد ما، وإلى شعب يقطن هذا البلد. إنها أسم نطلقه على العلاقة القانونية القائمة بين الوطن والمواطن.

وتقوم هذه العلاقة على أسس التبادل من ناحية الحقوق والواجبات. فكل مواطن هناك مجموعة من الحقوق التى يجب على الدولة العمل على توفيرها له، من أجل ضمان أمنه وسلامته ومصالحه ورفاهيته وسبل العيش له. فى المقابل لكل مواطن أيضاً مجموعة من الواجبات التى

عليه أداؤها تجاه السلطات العامة والمجتمع من أجل ضمان قيام الدولة بوظيفتها الأساسية في عملية قيادة المجتمع وتنظيم حياته بالشكل المناسب الذي يضمن تحقيق مصالح وغايات الغالبية العظمى من أعضائه.

إن بناء هذا الشكل من العلاقة لا يمكن حدوثه إلا في المجتمع الديمقراطي الذي يتيح لكافة المواطنين الحق في انتخاب السلطة التي ستقود المجتمع، وبالتالي تمنحهم الحق في المتابعة والمراقبة الدائمة على عمل هذه السلطة من أجل ضمان قيامها بالدور المطلوب منها على أكمل وجه.

فالمواطنة في المجتمع الديمقراطي تعني الحق في المشاركة في صنع القرار المياسي في هذا البلد، ولذلك فإن مفهوم الديمقراطية هو مفهوم ملازم لمفهوم المواطنة وأهم متطلبات المجتمع الديمقراطي، هي منح الحق لجميع المواطنين في المشاركة في اختيار السلطة السياسية التي ستقود المجتمع، أي اختيار الحكام الذين سيقومون بحكمهم. وهذا يتحقق من خلال تنظيم انتخابات عامة.

ومن خلال التعريفات المختلفة لمفهوم الانتخابات يمكن القول أنها الوسيلة الأساسية التي توصلت إليها التجربة السياسية المتراكمة عبر الأجيال لتحديد شرعية أو عدم شرعية السلطة القائمة. وليست الانتخابات بهذا المعنى هدفاً بحد ذاته، وإنما هي وسيلة تهدف إلى تعزيز بناء المجتمع الديمقراطي، وهي طريقة يمكن بواسطتها معرفة إرادة الشعب. وحتى تكون كذلك فإنه لا بد من توفر عدد من الأسس والمتطلبات والشروط.

لمحة تاريخية

وعرفت فكرة الانتخابات بصورة مختلفة في الحضارات القديمة، وخاصة في المدن اليونانية القديمة، ولكن الانتخابات بمفهومها المعاصر ارتبط بمفهوم الحكومة التمثيلية. وكانت ممارسة الانتخابات قد بدأت منذ القرن التاسع عشر في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بشكل محدود، وفي ظل شروط مشددة مثل الملكية والتعليم وغيرها من الشروط والظروف التي هدفت بالأساس إلى تحديد هذه العملية وضمان اقتصرها على فئات محدودة من المواطنين، وإبقاء السلطة في يد فئة معينة ثم تطورت هذه العملية على امتداد الفترة الماضية، مع تطور المجتمعات، ووصلت إلى ما وصلت إليه في العصر الحالي، حيث أصبح للانتخابات قواعد

وقوانين وأنظمة مترابطة ومتصلة مع بعضها البعض. ويمكن تقسيم الانتخابات على أساس من بحق لهم المشاركة فيها إلى نوعين.

الانتخاب المقيد : حيث يتم وضع قيود وشروط معينة للمشاركة فيها، وهذا النوع لا يناسب المجتمع الديمقراطي.

الانتخاب غير المقيد: ويعطى كافة الأفراد الحق بالمشاركة في العملية الانتخابية.

لكن هذا لا يعنى إعطاء حق الانتخاب لكل فرد بدون شروط، إذ تبقى هناك شروط عامة لا تتنافى مع حق الانتخاب العام مثل الجنسية والسن والأهلية العقلية.

أهمية الانتخابات

الانتخابات في المجتمع الديمقراطي هي حجر الأساس في تعزيز انتماء المواطنين لوطنهم. فهي التي تضمن أن يكون الناخبون مواطنين وأن يعتبروا أنفسهم كذلك أن حرية المواطنين في اختيار الحكام لا تعنى شيئاً إذا كان المواطنون لا يهتمون بالحكم ولا يشعرون بالانتماء السياسى.

وتكمن أهمية الانتخابات بالأمور التالية:

- تعطى الشرعية: حيث تعطى الانتخابات للهيئة المنتخبة الشرعية لممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع.
- توفر المشاركة: تقدم الفرصة أمام أكبر نسبة من المواطنين لممارسة السلطة السياسية.
- حرية الاختيار: حيث تعطى المواطنين الفرصة لاختيار من يرونه مناسباً لإدارة الشؤون العامة.
- المراقبة والمتابعة: حيث تمكن المواطنين من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخبة والتأكد من تطبيقهم للأفكار التي عرضوها أمام المواطنين الذين انتخبوهم.

نظم وطرق الانتخابات

يمكن تقسيم الأنظمة الانتخابية إلى عدة أنظمة وأكثرها شيوعاً هي:

نظام التمثيل النسبي: وفي هذا النظام تقوم الهيئات المتنافسة بإعداد قوائم انتخابية تضم أسماء المرشحين التابعين لها، ويجرى طرحها أمام الناخبين للتصويت عليها. وتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد في المجلس المنتخب يساوي نسبة الأصوات التي حصلت عليها. فإذا حصل حزب ما على (١٠ %) من أصوات الناخبين، فإن هذا الحزب يحصل على ما نسبته (١٠ %) من مقاعد البرلمان الذي تم انتخابه.

نظام الأكثرية: ويقوم الناخبين في هذا النظام بالتصويت للمرشحين (سواء كانوا مستقلين أو ينتمون لأحزاب أو جماعات معينة) ويفوز في هذه الانتخابات المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات. ويمكن تقسيم الانتخابات من ناحية الطريقة التي تتم فيها إلى عدة طرق أو أنواع وهي:

أولاً: الانتخاب المباشر وغير المباشر

- الانتخاب المباشر: وفيه يقوم الناخبون بانتخاب مباشر لممثليهم إلى الهيئة المعنية.
- الانتخاب غير المباشر: يقوم الناخبون باختيار مندوبين عنهم يقومون بدورهم باختيار ممثليهم لهيئة معينة.

ثانياً: الانتخاب الفردي أو بالقائمة:

- الفردي: يجرى فيه التنافس بين المرشحين على أساس فردي.
- حسب القوائم: يجرى التنافس فيه بين قوائم من المرشحين.

ثالثاً: الانتخاب الشامل حسب الدوائر:

- الانتخاب حسب الدوائر: تقسم فيه البلاد إلى عدة دوائر انتخابية، وتعطى كل دائرة عدد معين من المقاعد يناسب عدد سكانها. ويجرى التنافس بين المرشحين في كل دائرة للفوز بهذه المقاعد
- الانتخاب الشامل: تكون البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة، وتجرى فيها عملية الانتخاب من خلال التنافس بين المرشحين للفوز في هذه الانتخابات

ومن المهم في هذا المجال الإشارة إلى أن هناك عدد من التداخلات التي يمكن أن تحصل في الطرق المختلفة. فمثلاً في طريقة الانتخاب الشامل يمكن أن تكون عملية التنافس بين أفراد أو بين قوائم انتخابية، وكذلك الأمر بالنسبة لطريقة الانتخاب حسب دوائر. وفي نفس الوقت فإن التنافس بين قوائم انتخابية يمكن أن يكون سواء في نظام الأكثرية أو في نظام التمثيل النسبي.

مستويات الانتخاب

في المؤسسات والجمعيات والهيئات (على اختلاف أنواعها وأشكالها) التي تضم عدد محدد من الأفراد، فإن عملية الانتخاب تتم على مستوى المؤسسة كاملة. حيث يتم انتخاب (قائمة أو مجموعة من الأفراد) لإدارة هذه المؤسسة وتنظيم أمورها. أما على مستوى الدولة بشكل عام فإنه يمكن تقسيم عملية الانتخاب حسب المستوى الذي تتم فيه إلى قسمين:

المستوى الوطني العام (القومي): تهدف عملية الانتخاب هنا إلى اختيار هيئات ذات صبغة تمثيلية عامة للدولة ككل، مثل انتخاب رئيس للدولة أو انتخاب أعضاء البرلمان حسب الأكثرية أو حسب التمثيل النسبي، كذلك قد تجرى انتخابات عامة أو حسب الدوائر، وأيضاً حسب قوائم انتخابية أو تنافس فردي.

المستوى المحلي: يتم فيه انتخاب هيئات وسلطات على المستوى المحلي داخل الدولة الواحدة، وعادة ما يكون التقسيم هنا على أساس مواقع جغرافية معينة مثل: انتخاب مجالس محلية لإدارة شؤون التجمعات السكانية المختلف، مدن، قرى ... الخ. وتهدف هذه العملية إلى انتخاب سلطة ذات اختصاص محدد يتعلق بالموقع نفسه، وفي الغالب انتخاب هيئة لتقوم بتسيير الأمور ولمصالح اليومية للمواطنين في هذا التجمع، مثل انتخاب مجلس بلدي أو قروي .. وغيره.

الانتخابات ليست هدفاً بحد ذاته، وإنما هي وسيلة من أجل ترسيخ علاقة ديمقراطية بين الأفراد والجماعات والسلطة في مختلف المستويات، إن الهدف الرئيسي من الانتخابات هو إتاحة الفرص أمام المواطنين في ممارسة حقهم في اختيار من يروونه مناسباً لتمثيلهم والنيابة عنهم في هيئة معينة، سواء كانت هذه الهيئة حزب أو جمعية أو نقابة أو سلطة تشريعية أو غيرها. إن هذا الحق مرتبط أيضاً بوجود حق لكل مواطن في ترشيح نفسه لأي منصب من المناصب المذكورة بشرط أن تنطبق عليه الشروط القانونية لذلك. والترشيح قد يكون إما فردي أو جماعي، أي من خلال الأحزاب.

الفصل الثاني الانتخابات والقانون الدولي

أهتم القانون الدولي بقضية الانتخابات منذ منتصف القرن قبل الماضي، مع بداية انتشار فكرة الحقوق الإنسانية. وزاد الاهتمام مع بداية مطالبة الدول الخاضعة للاستعمار بالاستقلال .. ودعم المجتمع الدولي لحق الشعوب في تقرير مصيرها عبر الاستفتاءات والانتخابات. وعرفت دولاً مثل مصر انتخابات برلمانية وبلدية منذ مطلع القرن الماضي حتى أصبح لديها تراث دستوري وقانوني وقضائي ينظم الانتخابات.

- معايير الانتخابات

وقد اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها وصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بضرورة تكريس عدة حقوق أساسية تُعد معياراً لأي انتخابات حرة ونزيهة وينتزع من هذه الحقوق الأساسية حقوق فرعية تطورت في عدة مواثيق واتفاقيات ومن خلال التفسيرات التي تصدرها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وكذلك الأجهزة الأممية المعنية بإقرار الديمقراطية والحكم الصالح مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي . والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

والحقوق الأساسية هي: حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات، حرية التجمع السلمي، حق تكوين الجمعيات المدنية والسياسية، استقلال السلطة القضائية، المساواة وعدم التمييز، الحق في الأمان الشخصي كما أشارت إلى أن قياس نزاهة أي انتخابات تكون من خلال أربعة معايير هي: دورية الانتخابات، إدارة الانتخابات، حياد قوات الأمن والمواطنين العموميين، تجريم الجرائم الانتخابية. وبالنظر لأي انتخابات عامة يجب مراعاة هذه المعايير لكلّي تستطيع الحكم على نزاهتها. وسوف نتناول بالتفصيل كل معيار.

وقسم دليل الأمم المتحدة "حقوق الإنسان والانتخابات" الصادر عن مركز حقوق الإنسان عام ١٩٩٤ المعايير الدولية إلى ٣ معايير رئيسية وهي حق المشاركة في إدارة شؤون الدولة، حق التصويت والترشيح للانتخاب، والحق في تولد الوظائف العامة بصورة متساوية، كما أُعتبر أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم. وانتهى فقهاء القانون الدولي وخبراء الأمم المتحدة وبمشاركة الحكومات الأعضاء بأن المشاركة السياسية الشعبية لا بد أن تكون حرة ولكي تكون المشاركة في الانتخابات حرة لا بد أن تجري في جو يتسم بعدم وجود أي تخويف وبوجود مجموعة واسعة من الحقوق الأساسية، وإزالة الحواجز التي تمنع المشاركة الكاملة من أمام جمهور الشعب وسوف نعرض أولاً الحقوق ثم المعايير.

أولاً : الحقوق والحريات

حرية الرأي

إن الحق فى حرية الرأى والتعبير والإعلام تحميه المادة ١٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التى جاء فيها ما يلى :

المادة ١٩

- لكل إنسان حق فى اعتناق آراء دون مضايقة.

- لكل إنسان حق فى حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته فى التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سوء على شكل مكتوب أو مطبوع أو فى قالب فنى أو بآية وسيلة أخرى يختارها.

- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

- أما الحق فى حرية الرأى فتضمنه الفقرة ١ من المادة ١٩ هذا الحق مطلق ولا يجوز تقييده أو لتدخل فيه بآية طريقة من الطرق والحرية غير المشروطة فى تكوين رأى سياسى أساسية. فى سياق الانتخابات، بما أن التعبير الحقيقى عن الإرادة الشعبية مستحيل فى جو تتعدم فيه الحرية أو تقيّد بآية طريقة من الطرق.

- وهذه الحرية يجب توافرها للمرشحين والناخبين من خلال عرض آرائهم وبرامجهم المختلفة دون تقييد أو حظر أفكار معينة طالما متفقة مع نص المادة. ولا تخالف الضوابط المنصوص عليها، ويجب حماية الرأى من أى تعسف خاصة فى عملية التصويت التى تعتبر جزء من هذه الجدية الأساسية.

حرية التعبير والإعلام

والحق في حرية التعبير والإعلام تضمنه الفقرة ٢ من المادة ١٩. ومن حيث المضمون تحمي هذه المادة كل شكل من أشكال الأفكار أو الآراء الشخصية القابلة للنقل. وبالإضافة إلى ذلك فإن نطاق هذه المادة لا ينحصر في وسيلة واحدة من وسائل التعبير (إذ هو يشمل التعبير الثقافي والفني وغير ذلك من أشكال التعبير)، لذلك فإنه يجب أن تكون أهميته بالنسبة للتعبير السياسي واضحة، والعملية الانتخابية آلية يتمثل غرضها تحديداً في التعبير عن إرادة الشعب السياسية، وبناء على ذلك لا بد من حماية مقر التعبير أثناء الفترات الانتخابية.

والفقرة ٣ من المادة ١٩ تحد جزئياً من حرية التعبير. مع ذلك، وللاستناد إلى عوامل التقييد الجزئي الوارد سردها في الفقرة ٣، لا يمكن لأي دولة أن تقتصر على مجرد تأكيد أنه من الضروري تقييد حرية التعبير لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو لأي سبب من الأسباب المحددة الأخرى وبعبارة أخرى فإن القيود لم تدرج في المادة لمنح الدول عذر لفرض قيود على حرية التعبير. وأي عائق لحرية التعبير يجب أن ينص عليه القانون وأن يكون ضرورياً لحماية أحد الأغراض المشار إليها في المادة.

وعند استعراض هذه الحالات رأت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه على الدولة التي تكون موضع استعراض أن تقدم أدلة ملموسة، بما في ذلك تفاصيل عن التهم المزعومة ونسخاً من إجراءات محكمة، تفيد بأنه يوجد فعلاً خطر حقيقي وجرى يهدد الأمن الوطني أو النظام العام. والقيود المفروضة على قدرة دولة ما على الاستناد إلى الفقرة ٣ بالغة الأهمية في سياق الانتخابات الذي يجب أن يسمح فيه بنشر المعلومات إلى أقصى حد ممكن قصد تأمين إعلان الناخبين على أكمل وجه. ذلك أنه بدون وجود ناخبين مطلعين كلياً على الأمور يتعذر ضمان أن تعكس الانتخابات بصندوق إرادة الشعب.

أما فيما يتعلق بالأخلاق العامة فإن الدول تتمتع بهامش تقديري أكبر. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود معيار موحد قابل للتطبيق عالمياً لمفهوم الأخلاق العامة لكنه لا يجب ألا يشكل ذلك خطراً أثناء فترات الانتخابات بما أن المشاركة السياسية السلمية لا يمكن أن يقال عنها، في أي تفسير معقول لها، إنها تعرض الأخلاق العامة للخطر.

غير أن ما هو هام بشكل خاص أن قدرة الدولة على تنظيم التعبير تنعزز عندما يكون النشاط أو التعبير المعنى يسعى إلى القضاء على حقوق أخرى معترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فعلى سبيل المثال يسمح للدول بوضع ضوابط للخطب التي تدعو إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية وتحرض على التمييز أو العداء أو العنف يسمح للدول على نحو مماثل بتنظيم أنشطة الأحزاب السياسية التي تتعارض سياساتها مع أى حق من الحقوق الوارد سردها في العهد وفرض قيود على الأنشطة من هذا النوع حيوى فى الواقع أثناء الفترات الانتخابية قصد ضمان أن يكون المناخ السياسى خالياً من أية قوى قد تحاول تخويف الناخبين أو أية فعاليات سياسية، تحاول انتهاك ما لأى مجموعة من حقوق أساسية. وباختصار فإنه ما لم يكن جميع الأشخاص أحراراً فى التعبير عن أنفسهم وقادريين فى الواقع على نشر كل المعلومات السياسية المشروعة فى الحوار الوطنى، بدون أى خوف، لن يكون هناك أى ضمان لتعبير الانتخابات تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب.

وشرطاً حرية التعبير وحرية الإعلام ستكون لهما بطبيعة الحال آثار هامة على نزاهة الوصول إلى وسائل الإعلام وكذلك الاستخدام المسؤول لها خاصة ومع التطور السريع فى الديمقراطية أصبح حق المرشحين فى الوصول إلى وسائل الإعلام المملوكة للدولة حق هام ودولى ومن خلاله يتم تقييم أى عملية انتخابية ويخضع تناول وسائل الإعلام المملوكة للدولة للمراقبة وبيان مدى انحيازاتها وتأثيرها فى مجموع الناخبين .. ويمكن أن تكون مقبولة من صحيفة حزبية أن تميل لمرشحين الحزب وتدعو لهم. لكنه لا يكون ذلك مقبولة من صحيفة يمتلكها الشعب كله بمختلف فئاته السياسية والعرقية الدينية ويعد هذا أساساً الآن فى تقييم لإى عملية انتخابية تتم فى أى مكان ويتم قياس المساحات المعطاة للمرشحين فى وسائل الإعلام . وكتابة التقرير بموضوعية وحيدة أساسيين مهمين فى الحكم على العملية الانتخابية.

حرية التجمع

تضمن الحق فى التجمع السلمى المادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التى تنص على ما يلى:

المادة ٢١:

يكون الحق فى التجمع السلمى معترفاً به ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، فى مجتمع ديمقراطى، لصيانة

الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية الآخرين وحرياتهم.

لا بد للجمع أن يكون سليماً لكي يستحق حماية المادة ٢١ وطالما جرى التجمع بطريقة خالية من العنف لا يجوز أن توضع على ممارسته إلا القيود التي تفرض طبقاً للقانون والمذكورة في هذه المادة. وهنا أيضاً يجب أن تكون هناك حاجة حقيقية تدعو دولة ما إلى اللجوء إلى القيود المسموح بها إلا إذا كانت "مطابقة" للقانون. وبمعنى آخر لا يجوز التدخل التعسفي لمنع أي تجمع سلمي كما لا يجوز أن تتعدى أية قيود تفرض على الحق في التجمع مجرد الحاجة إلى حماية المصالح العامة المنصوص عليها ويجب استخدام أقل الوسائل تقييداً ويجب ملاحظة أن على سلطات الدولة واجب حماية المتظاهرين أنفسهم واحترام حق التجمع بما أن المظاهرات للعامة والتجمعات السياسية تشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية وتوفر آلية فعالة لنشر المعلومات السياسية لدى عامة الجمهور.

حرية تكوين الجمعيات

تضمن المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين. ولهذا الحق نطاق واسع وهو يشمل بوضوح الحق في تكوين الأحزاب السياسية والمشاركة فيها. والحق في تكوين الجمعيات وثيق الصلة بالحق في حرية التجمع المعترف به في المادة ٢١ من العهد. ووفقاً لذلك تجيز الفقرة ٢ من المادة ٢٢ نفس فئات القيود التي تنص عليها المادتان ١٩ و ٢١ الأمن الوطني، للسلامة العامة، للنظام العام، حماية الصحة العامة أو الأخلاق، حماية حقوق الغير وحرياتهم وتشترط المادة ٢٢ أيضاً ضمانات إجرائية مماثلة للضمانات التي تشترطها المادة ٢١ ألا وهي أن أية قيود يجب أن يكون منصوصاً عليها في القانون وأن تكون لأزمة في مجتمع ديمقراطي لحماية المصالح العامة.

بالإضافة إلى ذلك، تحد المادة ٥ من نطاق المادة ٢٢ ويعبارة أخرى لا يمكن تفسير الحق في حرية تكوين الجمعيات على أنه يشمل أي نشاط من شأنه أن ينتهك أيّاً من الحقوق الأخرى المشار إليها في العهد. وكما هو الحال بالنسبة للحق في حرية التجمع. والأمر الحيوي مع احترام الحق في حرية تكوين الجمعيات، بما فيها القدرة على تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها باعتبارها وسيلة من أهم الوسائل التي يمكن بها للشعب المشاركة في العملية الديمقراطية.

استقلالية السلطة القضائية

ولحماية هذه الحقوق التي تعد شرطاً من الشروط الأساسية لنزاهة العملية الانتخابية وجود سلطة قضائية مستقلة تعمل كليا. والسلطة القضائية هي الهيئة الوطنية الرئيسية المكلفة بحماية سيادة القانون أثناء فترات الانتخابات وفي الفترات الفاصلة بينها. وتأمين وجود سبل فعالة يمكن للشعب أن يعبر من خلالها عن اعتراضاته وشكواه فيما يتصل بالعملية الانتخابية، من الضروري ضمان وجود سلطة قضائية لا يقيد بها إطلاقاً أى تأثير أو سيطرة يؤيدان بها للتحيز. وفيما يلي البعض من المبادئ الأساسية بشأن استقلالية القضاء والتي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والذي عقد في ميلانو - إيطاليا في سبتمبر ١٩٨٥:

- (أ) استقلالية القضاء يجب أن يضمنها الدستور أو أى قانون آخر في البلاد-
- (ب) لا بد من ضمان نزاهة القضاء، دون أية قيود أو أية تأثيرات أو إجراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات في غير محلها، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- (ت) يجب أن تكون للسلطة القضائية السلطة الحصرية في تحديد أهلية الفصل.
- (ث) يجب ألا تكون القرارات القضائية موضع إعادة نظر. ويجب ألا يخل هذا المبدأ بالمراجعة القضائية لأحكام المحاكم الأدنى درجة أو بقيام السلطات المختصة بتخفيف أو إيدال ما يفرضه القضاء من عقوبات وفقاً للقانون.
- (ج) لا بد من تخويل القضاء ومطالبته بالسهر على سير الإجراءات القانونية بنزاهة وعلى احترام حقوق الأطراف.

(ح) الدول مطالبة بوفير ما يكفي من الموارد لتمكين القضاء من السير على الوجه الملائم. هذه المبادئ توفر آلية أمان تكفل تحكم سيادة القانون - وليس أية هيئة سياسية أو خارجية أخرى - في إجراء الانتخابات. والقضاء الذى يسير على هذه المبادئ يخدم فى أن واحد القضية الهامة المتمثلة فى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وقضية حماية العملية الانتخابية من التحيز أو التزوير والدور القضائى يكمل بطبيعة الحال وظيفة الهيئات الانتخابية المستقلة، ولا يحل محلها.^{٢٢}

^{٢٢} الهيئات القضائية فى مصر تشارك فعليا فى الإشراف على عمليات الاقتراع والفرز (انظر دليل المنظومة القانونية المحلية).

المساواة وعدم التمييز:

أخيراً لابد من احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز لتأمين تساوى جميع المواطنين في فرصة المشاركة في العملية الانتخابية والحق في حرية التمتع بحماية القانون دونما تمييز يضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان ٢ و ٧). كما أن هذا الحق تعرفه المواد ٢ و ٣ و ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي جاء فيها ما يلي:

المادة ٢:

١- تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أى تمييز بسبب العرق أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الثروة، أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

المادة ٣:

تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

المادة ٢٦:

للناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أى تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته، وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أى تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأى سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

وعلى الدولة، بموجب المادة ٢٦ من العهد وفي آن واحد، واجب فعلى قانوناً يتمثل في منع التمييز وإن تمتع هي عن التمييز. ولا تتطوى المادة على أى سرد للقيود بشأن هذه المبادئ. غير أن بعض أنواع التدابير الإيجابية جائزة إذا كانت إصلاحية في طابعها أو إذا نقت قصد تدارك تمييز سابق

والتمييز غير الجائز لا يمكن تبريره أبداً بأسباب معقولة وذلك حتى إذا اقترح قصد حماية الأمن الوطنى وفي الواقع فإن القانون الذى لا يستوفى المعايير الدولية للتساوى في الحماية لا يمكن قبوله أو تبريره، وذلك حتى إذا كان من الممكن تبرير هذا القانون لولا عنصر التمييز

وبالإضافة إلى ذلك تقضى المادة ٢٦ بالتساوى فى الحماية بموجب القانون فى جميع المجالات التى تشرع فيها الدولة بصرف النظر عما إذا كان التشريع يشمل أو لا يشمل المجالات المحمية صراحة فى العهد.

وأثناء أى فترة انتخابية لا يمكن أن تكون هناك أى مغالاة فى التشديد على أهمية وجود جو خال من التمييز. ويجب أن يمنح الأشخاص جميعاً فرصة متساوية فى الوصول إلى جميع التظاهرات الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك فإن المناخ الذى يسمح فيه بالتمييز إنما يسهل تخويف الناخبين والتلاعب بالانتخابات. ولا يمكن السماح لا بالتخويف ولا بالتلاعب إذا ما أريد للانتخابات أن تكون حرة.

التساوى فى تقلد الوظائف العامة

إن النظام الذى يحترم حقوقاً معينة من الحقوق السياسية ذات الصلة، إنما يوفر أفضل إطار لتأمين تمثيل الناخبين وتوفير خيار حقيقى لهم. وبشكل خاص فإن المعايير الدولية لعنم تقييد تقلد الوظائف العامة تخدم هذه الأغراض. فالإعلان العالمى ينص على أن لكل شخص، بالتساوى مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة (المادة ٢١). والقيود غير المعقولة المفروضة على الترشيح لا تتفق مع هذا الحق، وتتدخل فى نفس الوقت فى حق الشعب فى الاختيار ويسبب للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية فى تفصيل هذا المعيار، فينص على أن لكل مواطن الحق فى أن يتقدم لتقلد الوظائف العامة فى بلده على قدم المساواة عموماً مع سواه (المادة ٢٥ (ب) و (ج)).

ولا يسمح الحق فى تقلد الوظائف العامة والحق فى الترشيح للانتخاب، وكذلك الحق فى التصويت، بالتمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو غير ذلك من التصنيفات التمييزية. وبالنسبة للعهد على بعض الشروط لتقلد المناصب العامة، ولكن هذه الشروط تنحصر فى الأسس المعقولة، مثل السن الدنيا والأهلية العقلية.

وتحظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى (المادة ٥ (ج)) والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها (المادة الثانية (ج)) والتمييز على أساس الجنس كما يحظر بهذا الخصوص إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة (المادة ٤ (أ) و (ج))، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ٧ (أ) و (ب))، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (المادتان الثانية والثالثة). والتطبيق الموحد للأحكام الواردة أعلاه يقيم

أوسع تجمع معقول من المرشحين للانتخاب، مما يعطى ضمانات بالاختيار النزوية بالنسبة للناخبين و ضمانات الحقوق الفردية بالنسبة للمرشحين في الترشيح للانتخاب وتقلد الوظائف العامة.

ولقد سلمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن لبعض البلدان عقوبات تشريعية مباحة تحرم المخالفين من بعض الحقوق السياسية. غير أن اللجنة قد أشارت إلى مبدأ للتناسب عند النظر في درجة الحرمان فذكرت أن الإجراء القاسى مثل الحرمان من جميع الحقوق السياسية لمدة ١٥ عاماً يجب تبريره بالتحديد.**

١- دور الشرطة والموظفين العموميين

تلعب الشرطة وقوات الأمن والموظفين العموميين دوراً مزدوجاً فى خلية الانتخابات. وإدارة العدالة الفعالة أثناء فترة الانتخابات تتطلب الموازنة بين الحاجة إلى أمن الانتخابات وحفظ النظام من جهة، وعدم التدخل فيها وإيجاد مناخ لا مجال فيه للتخويف، من جهة أخرى. ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، التى اعتمدها الجمعية العامة فى عام ١٩٧٩، تفرض واجب خدمة المجتمع على جميع الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين (المادة ١). وهذا المفهوم يشترط بالضرورة أن تقوم قوات الأمن بالسهرة على أن يشارك كل المواطنين فى الانتخابات التى تكون سليمة إدارياً بعيداً عن أية قوى مثرية للفوضى تحاول تقويض حرية التعبير عن إرادة الشعب.

وعلى نحو مماثل تنص مدونة قواعد السلوك على ما يلى: "يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين كرامة الإنسان ويحمونها ويحافظون على حقوق الإنسان لكل شخص ويوطنونها" (المادة ٢). وهذا لا يشمل وحسب حق الإنسان فى المشاركة فى الانتخابات وإنما يشمل أيضاً كافة حقوق الإنسان. وقوات الشرطة التى لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية لها القدرة المحتملة على خلق جو من التخويف يحبط عزائم الناخبين ومن ثم يقوض نزاهة نتائج الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك تطالب مدونة قواعد السلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بـ "مواجهة ومكافحة" أى فعل فاسد "بكل صرامة" (المادة ٧). وهذا يشمل بشكل واضح واجب منع محاولات تزوير الانتخابات، أو انتحال شخصية الغير، أو الارشاء أو الرشوة، أو التخويف أو أية أفعال أخرى يمكن أن تقوض صحة نتائج الانتخابات. وتنص المدونة أيضاً على أن الموظفين المكلفين

** شهد البرلمان المصرى جدلاً واسعاً حول حرمان المتبريين من الخدمة العسكرية من الحقوق السياسية طوال الحياة وجرى حالياً تعديل القانون ليكون الحرمان لمدة ١٠ سنوات .

بتنفيذ القوانين يجب أن يمتنعوا" عن ارتكاب أى فعل من أفعال إفساد الثقة" (المادة ٧). وهذا فى غاية الأهمية نظراً للدور التاريخى السلبى الذى لعبته الشرطة فى بعض البلدان ولضمان نزاهة الانتخابات يجب أن يقدم دور المسؤولين عن الانتخابات على دور الشرطة فى توفير أسباب الأمن للانتخابات.

وفى كل حال من الحالات يجب أن يكون تواجد الشرطة بأماكن التسجيل أو الاقتراع تواجداً محتشماً ويتميز بالاحتراف والانضباط. وبصورة عامة يتطلب ذلك تنصيب موظفى الشرطة والأمن بالأعداد الدنيا اللازمة لتأمين الأمن فى موقع معين ويجب ألا ينشر موظفو الشرطة والأمن أبداً بطريقة تعرقل الوصول المشروع إلى أماكن الاقتراع أو تخوف الناخبين أو تثنيهم عن المشاركة بتخويتهم.

ثانياً : معايير النزاهة

دورية الانتخابات

إن شرط إجراء الانتخابات دورياً منصوب عليه صراحة في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الفقرة ٣ المادة ٢١)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٥ (ب)) ويجب عدم التقليل من أهمية هذا الحكم. فالانتخابات التي تجرى مرة واحدة (مثلاً وقت نيل بلد ما استقلاله، أو وقت انتقاله من نظام استبدادي) لن تكون كافية لأهداف حقوق الإنسان الدولية. بل إن هذا الحكم يبرز بوضوح شرط وجود نظام ديمقراطي مستدام، يخضع باستمرار لمساءلة إرادة الشعب. وفي حين أن الصكوك الدولية لم تضع جدولاً محدداً للدورية إلا أنه يمكن تبين حدود عامة لحرية التصرف. وعلى أقل تقدير لا بد من إجراء الانتخابات بتواتر يكفي لتأمين أن تظل السلطة الحكومية تعكس إرادة الشعب التي هي أساس شرعية الحكم.

ويجوز في ظروف محدودة معينة السماح بتأجيل انتخابات مقرر عقدها، إذا استلزمت ذلك حالة طوارئ عامة، ولكن فقط إذا تطلبت ذلك مقتضيات الوضع وبالمدة الذي تتطلبها به على وجه الحصر ويجب أن تتمثل هذه التدابير الاستثنائية لجميع المعايير الدولية الصارمة المنظمة لمثل هذه المخالفات، ويجب ألا تهدد هذه التدابير الديمقراطية نفسها وفقاً لذلك فإن توقف الدورية ينتهك المعايير الدورية في جميع الحالات فيما عدا في أشد الحالات استثنائية.

إدارة الانتخابات :

وإدارة الانتخابات تبدأ منذ إعلان مواعيد الانتخابات وحتى عملية الفرز وإعلان النتائج في كل مرة ينقرر فيها إجراء انتخابات لا بد أن تترك التواريخ المحددة في الجدول الزمني للانتخابات بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية متسعاً من الوقت بما يكفي للقيام بحملة وجهود فعالة لإعلام الجمهور، ولإطلاع الناخبين، وللتدريب الإداري والقانوني اللازم، ولاتخاذ الترتيبات الإدارية والفنية، ويجب نشر الجدول الزمني للانتخابات على العموم، بوصف ذلك جزءاً من أنشطة الإعلام الوطني، من أجل الشفافية وتأمين تفهم الجمهور للعملية وثقة بها.

وحرص القانون الدولي على عدة حقوق للمرشحين في فترتي الترشيح والدعاية هي الإجراءات السابقة لعملية الاقتراع. خاصة في ظل التعددية السياسية، التي تقتضي أن تكون الأحزاب قادرة على العمل بشكل فعال، ولذلك أوجب القانون الدولي توفير الحماية القانونية

لمشاركتها الكاملة. كما ألزم أن ينص القانون الانتخابي على النزاهة والشفافية في تمويل الحملات الانتخابية.

أ- حرية وصول المعلومات:

ولكى تتم إدارة الانتخابات بحيدة ونزاهة أوجب القانون الدولي الحكومات على اتباع إجراءات محددة كي تعكس إرادة الشعب وعلى رأس هذه الإجراءات، وصول المعلومات عن المرشحين والأحزاب والعملية الانتخابية إلى المواطنين وبناء على ذلك يجب إعداد برامج إعلام الناخبين غير المنحازة لأي حزب وحرية توزيع مواد الدعاية السياسية دون أية عراقيل وهما عنصرين حاسمين للانتخابات النزيهة.

كما يجب إعلام الناخبين في مجال التسجيل والتصويت من حيث التصويت من ولماذا ومتى وأين وكيف. ويجب أن تساعد أيضاً على إعلام الجمهور حول المسائل مثل سبب وجوب مشاركته والضمانات القائمة لحماية حقه في المشاركة بسرية في العملية.

ويجب أن يكون إعلام الناخبين في متناول جميع أفراد المجتمع، بصرف النظر عن لغتهم أو مستوى تعليمهم. ومواد تثقيف الناخبين في حد ذاتها يجب أن تكون متعددة الوسائل واللغات وملائمة من الناحية الثقافية لمختلف الفئات الاجتماعية.

ويجب أيضاً ضمان وصول الأحزاب السياسية والمرشحين إلى وسائل الإعلام، كما يجب توزيع فرصة الوصول هذه بإنصاف. والإنصاف في إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام يعني ضمناً تخصيص الوقت للبت أو حيز للنشر لجميع الأحزاب والمرشحين فضلاً عن النزاهة في تعيين المكان أو التوقيت للوصول إلى وسائل الإعلام (أي البت في أحسن أوقات الاستماع أو المشاهدة مقابل البت في وقت متأخر من الليل، أو التغطية في الصفحات الأولى مقابل النشر في الصفحات الداخلية).

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون استخدام وسائل الإعلام لأغراض الحملات الانتخابية استخداماً مسؤولاً من حيث المضمون، بحيث لا يصدر أي حزب بيانات كاذبة أو تشهيرية أو عنصرية أو تحرض على العنف: كما، أنه يجب عدم قطع وعود غير صادقة أو التشجيع على تطلعات كاذبة بالاستخدام المنحاز لوسائل الإعلام.

ب: عملية الاقتراع:

وأهتم المشرع الدولي بعملية الاقتراع - التصويت - ونص على ضرورة سرية الاقتراع، وهى إليه معترف بها منذ فترات طويلة وقاية الناخبين من التخويف وأُشترط أن تتم عملية الانتخابات بالاقتراع السرى الذى يرجع أصله إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى ينص على أن الانتخابات "تجرى بالتصويت السرى أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت" (الفقرة ٣ من المادة ٢١). ويذهب للعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى أبعد من ذلك إذ يشترط، بشكل حاسم، أن تجرى الانتخابات "بالتصويت السرى" (المادة ٥٢ (ب)). وهذا المعيار ناشئ عن قناعة المجتمع الدولى بأنه لا بد للإجراءات، لى تكون حرة حقاً، من ضمان أن يكون صوت الفرد امتيازاً مطلقاً من امتيازاته، ويشمل هذا الشرط كل شئ انطلاقاً من تصميم أوراق الاقتراع ومقصورات الاقتراع وحتى الأحكام القانونية التى تنص على واجب عدم إرغام أى سلطة قانونية أو حكومية لأحد على الكشف عن مضمون الصوت الذى أدلى به ويجب أن تكون سرية الاقتراع موضوع تركيز جهود تثقيف الناخبين، كما يكون الجمهور على ثقة من أوجه الحماية هذه.

إن شرط أن تكون الانتخابات نزيهة هو أيضاً معيار دولى يمكن للتأكد منه بسهولة. فآلية تدبير يمكن أن يكون لها أثر تقيد أو إحباط لإرادة الشعب تنتهك، بطبيعة الحال، الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (الفقرة ٣ من المادة ٢١) وتجعل من الانتخابات انتخابات غير نزيهة.

ج - الاقتراع العام المتساوى وغير التمييزى:

لقد وجد عنصر النزاهة تعبيراً مباشراً فى مجموعة واسعة من صكوك حقوق الإنسان التى صدرت منذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. والحديد من هذه الإحكام يركز على من الذى يجب أن يسمح له بالمشاركة فى الانتخابات. ووفقاً لذلك ينص كل من الإعلان العالمى (المادتان ٢ و ٢١ (٣)) والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادتان ٢ و ٢٥ (ب)) على أن الاقتراع لا بد أن يكون غير تمييزى ومتساوياً وعماماً. والاقتراع العام يتطلب أن تضمن لأكثر تجمع معقول من الناخبين حقوق المشاركة. ووفقاً لمشروع المبادئ العامة لعام ١٩٦٢. بشأن الحرية وعدم التمييز فى مسألة الحقوق السياسية، الذى اعتمدته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أنه يجب، عندما تجرى انتخابات أو مشاورات بالانتخاب المباشر، أن تكون

هناك قائمة عامة بأسماء الناخبين كما يجب أن يدرج في هذه القائمة كل مواطن مؤهل للتصويت (المبدأ الخامس(ج)).

والشروط المعقولة تنحصر عادة في السن الدنيا، والجنسية، والأهلية العقلية. وعمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أصدرت قرأ لا بأس به من التوجيه بشأن حدود القيود المعقولة، ولا حظ أعضاء اللجنة أثناء مداولاتهم، كما كلفهم بذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن القيود التالية المفروضة على حقوق التصويت غير جائزة:

(أ) الشروط الاقتصادية، على أساس تلقى مساعدة عامة، أو الملكية، أو الدخل.

(ب) شروط الإقامة المفرطة للتشدد

(ت) القيود المفروضة على تصويت المواطنين المتجنسين

(ث) شرطة اللغة

(ج) شروط معرفة القراءة والكتابة

(ح) القيود المفرطة المفروضة بالنسبة للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم انتخابية. إلا أنه لا بد من أن تكون هذه القيود محدودة في الزمن

د- التدابير الإيجابية

تحظر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز للعنصرى أى تمييز عنصري يمس الحق في التصويت أو الترشيح للانتخاب، وتدعو صراحة إلى الاقتراع العام المتساوى (المادة ٥ (ج)) وتحظر ثلاثة صكوك أخرى للتمييز ضد المرأة (المادة ٤)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ٧)، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (المواد من الأولى إلى الثالثة). وأخيراً، وفيما يتعلق بالمشاركة بزاها ومساواة، تحظر الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التى ترمى إلى منع مجموعة أو مجموعات عرقية من المشاركة فى حياة البلاد السياسية (المادة الثانية (ج)).

ولكن يوجد بعض التدابير ذات الطابع الإيجابي المتخذة فيما يتصل بالانتخابات لا تعتبر تمييزية إذا استوفت شروطاً معينة. ففي المبدأ الحادى عشر من مشروع المبادئ العامة لسنة ١٩٦٢ ذكرت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أن التدابير التالية التى ينص عليها القانون أو النظام لا تعتبر تمييزية:

(أ) الشروط المعقولة لممارسة الحق في التصويت أو الحق في شغل منصب انتخابي عام.

(ب) المؤهلات المعقولة للتعين لتقلد منصب عام، والناشئة عن طبيعة واجبات المنصب.

التدابير التي تحدد فترة زمنية معقولة لا بد من انقضائها قبل أن يجوز للأشخاص المتجنسين ممارسة حقوقهم السياسية، شريطة أن ترافقها سياسية تجنس تحررية.

وبالإضافة إلى ذلك يجيز المبدأ الحادى عشر اتخاذ تدابير خاصة لتأمين ما يلى: (أ) التمثيل الملائم لجزء من سكان بلد تمنع أفراد طرود سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية من التمتع بالمساواة مع بقية السكان فى مسألة الحقوق السياسية. (ب) التمثيل المتوازن لمختلف العناصر المكونة لسكان بلد. ما ولا تدوم جميع هذه التدابير إلا طالما كانت هناك حاجة إليها، و فقط بمدى لزومها.

هـ - لكل شخص صوت

الاقتراع العام هو، بطبيعة الحال، عنصر فقط من عناصر النزاهة، ويتمثل عنصر آخر فى مفهوم الاقتراع العام المتساوى وهذه هى الفكرة المعرب عنها تقليدياً كمفهوم " لكل شخص صوت". وإجراءات تحديد الدوائر الانتخابية أو التسجيل أو الاقتراع التي ترمى إلى الانتقاص من أصوات أفراد معينين أو مجموعات أو مناطق جغرافية معينة، أو إسقاط هذه الأصوات، أمر غير مقبول فى ضوء القاعدة الدولية القاضية بالمساواة فى الاقتراع. وباختصار فإنه يجب أن يكون لكل صوت وزن متساو قصد استيفاء عنصر النزاهة.

ومشروع المبادئ العامة لعام ١٩٦٢ ينص صراحة على أنه يجب أن يكون لكل صوت من الأصوات نفس الوزن وأن تقام الدوائر الانتخابية على أساس منصف، لتأمين أن تعكس النتائج بدقة وعلى وجه شامل إرادة جميع الناخبين (المبدأ الخامس (أ) و (ب)).

و - الضمانات القانونية والتقنية

أخيراً، يتطلب تأمين نزاهة الانتخابات عدداً من التدابير التقنية والقانونية الرامية فعلياً إلى حماية العملية من الانحياز أو التزوير والتلاعب. وتشمل هذه التدابير جملة من الأمور من بينها وضع أحكام لإقامة هياكل إدارية موضوعية، ولتحرير ممارسات الفساد والمعاقبة عليها، ولتواجد مراقبين، ولوصول كافة الأحزاب والمرشحين بنزاهة إلى وسائل الإعلام.

ثالثاً : معايير قانونية مشتركة

ومن خلال الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد عملية النحول الديمقراطي التي شهدها نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وانهيار الكتلة الشرقية.. انتهت جهود الأمم المتحدة بالإشتراك مع عدة منظمات دولية غير حكومية إلى ضرورة أن تراعى القوانين الانتخابية قوانين مباشرة الحقوق السياسية ١٢ معياراً لتمهيد الطريق أمام انتخابات حرة نزيهة وتم تلخيص المعايير الأثني عشر في التالي:

١- هيكل إدارية :

يجب أن تكفل أحكام القانون وجود هيكل إدارية موضوعية وغير منحازة ومستقلة وفعالة. ويستلزم ذلك الاهتمام بعناية بأحكام تعيين موظفي الانتخابات ومراتبهم وواجباتهم وسلطاتهم ومؤهلاتهم وهيكل تقديم التقارير. وعلى جميع المستويات، لا بد من إبعاد الموظفين عن التحيز والضغوط السياسية ويجب إقامة خط واحد للسلطة الأصلية وتظل هذه المشاغل هامة بصرف النظر عن نوع الإدارة المختار. وهكذا فإن بعض الدول تختار سلباً هرمياً على رأسه كبار المسؤولين عن الانتخابات، في حين تختار دول أخرى لجنة انتخابية تمثل فيها الأحزاب تمثيلاً منصفاً، وتمييز بحياد معترف به، أو الجمع بين الاثنين.

وأياً كانت الهياكل يجب أن تقام الضمانات القانونية لإبعاد إدارة الانتخابات عن التحيز أو الفساد. والتدريب الملزم المسبق ضروري لجميع لمسؤولين عن الانتخابات. ويجب أن تجرى جميع الأنشطة الانتخابية، بما فيها صنع القرارات، والعملية القانونية، وتنظيم التظاهرات، بطريقة شفافية كلياً.

ب- تحديد الدوائر الانتخابية

يجب أن تحترم عملية تعيين الدوائر الانتخابية وحدودها القاعدة الدولية المتمثلة في الاقتراع المتساوي ويجب ألا يكون الهدف من هذا التعيين الانتقاص من أصوات أية مجموعات أو مناطق معينة أو إسقاط أصواتها.

ويجب أن تراعى إجراءات التحديد النزاهة للدوائر الانتخابية مجموعة واسعة من المعلومات، بما في ذلك بيانات التعداد الإحصائي المتاحة، وسلامة الأراضي، والتوزيع الجغرافي، وغير ذلك من المعلومات. ويجب أن توزع مكاتب الاقتراع بحيث تكفل فرصة متساوية للوصول لكل دائرة من الدوائر الانتخابية بكل سهوله ويسر وفي أمان.

ج- تسجيل الناخبين

إذا اقترح التسجيل المسبق للناخبين يجب أن تقام هذه العملية بعناية لتأمين نزاهة وفعالية الأحكام المتعلقة بتأهيل الناخبين، وشروط الإقامة، والقوائم والسجلات الانتخابية، والسبل المتاحة للطعن في صحة تلك الوثائق. ويجب أن تكون القوائم الانتخابية متاحة للأطراف التي يهمها الأمر. وفي حالة عدم القيام بأي تسجيل مسبق قبل الاقتراع، يجب أن تتخذ تدابير بديلة لمنع التصويت أكثر من مرة (مثلاً باستخدام الجبر الذي لا ينمحي بسهولة) وتصويت الأشخاص غير المؤهلين.

ويجب ألا تمثل العوامل المعقدة لأهلية التصويت تمييزاً غير مباح ويجب أن تكون محدودة بحيث توفر لأفراد الشعب القدر الأقصى المعقول من الحقوق المدنية لأغراض التصويت. ويجب أن تكون الإجراءات متلائمة مع المشاركة الواسعة وألا تخلق حواجز فنية لا لزوم لها أمام مشاركة أشخاص مؤهلين. فعلى سبيل المثال يجب السماح بالتسجيل المسبق للأشخاص الذين سيبلغون سن التصويت الدنيا مع حلول يوم الانتخاب، وبعد إقفال باب التسجيل، ووقف التسجيل يجب أن يحصل في أقرب يوم ممكن من يوم الانتخاب قصد توفير أكبر فرصة للناخبين لتسجيل أنفسهم.

د- الترشيحات والأحزاب والمرشعون

يجب أن تمنح القوانين والإجراءات الانتخابية إعطاء المرشحين الذين تدعمهم الحكومة ميزة غير منصفة. ويجب أن تكون الأحكام المتعلقة بمؤهلات المرشحين واضحة، ويجب ألا تميز ضد المرأة أو ضد أية مجموعات عرقية أو إثنية معينة. وحالات فقدان الأهلية يجب أن تخضع لاستعراض مستقل.

ويجب ألا تواجه الأحزاب السياسية أية قيود غير معقولة تمنعها من المشاركة أو تنظيم الحملات الانتخابية. وينبغي توفير الحماية بموجب القانون لأسماء الأحزاب ورموزها، وإجراءات تعيين ممثلي الأحزاب، وشروط زمان ومكان الترشيح، وتمويل الحملات الانتخابية، يجب أن يحددها القانون بوضوح. وبالإضافة إلى يجب أن يوفر الجدول الزمني للانتخابات ما يكفي من الوقت للحملات والجهود إعلام الجمهور.

هـ- الاقتراع والجدولة

لكى تكون الانتخابات ناجحة وحرّة ونزيهة يجب أن تسترشد بأحكام مفصلة فيما يتعلق بورقات الانتخابات وتصميم صناديق الاقتراع ومقصورات التصويت، وطريقة الاقتراع. ويجب أن تحمي هذه الأحكام العملية من الممارسات التزويرية وتحترم مسرية التصويت.

ويجب أن تطبع أوراق الانتخاب بوضوح تام وأن تكون متطابقة بجميع اللغات. ويجب أن يراعى أيضاً شكل ورقة الانتخاب مختلف مستويات معرفة القراءة والكتابة في البلد المعنى. ويجب أن تكون أحكام التصويت بالوكالة وتصويت الغائبين موقعة لتشجيع أوسع مشاركة ممكنة دون الإخلال بأمن الانتخابات. ويجب اتخاذ الإجراءات لمراعاة احتياجات الناخبين الذين لهم احتياجات خاصة، ومن بينهم المعاقون والمسنون والطلبة والجنود والعمال، (بمن فيهم العمال المهاجرون خارج البلد)، وموظفو السلك الخارجى والسجناء ممن احتفظوا بحقوقهم فى التصويت.

ويجب أن تكون كميات كافية من المواد اللازمة للانتخابات متوافرة بكل مكان اقتراع. ويحتاج موظفو الانتخابات إلى توجيه واضح فى قبول وتحدد الناخبين المؤهلين. والأسئلة الجائز طرحها على الناخبين بأماكن الاقتراع يجب أن تكون محددة صراحة بموجب قانون لمنع تخويف الناخبين، أو إساءة استعمال السلطة التقديرية، أو التطبيق التمييزى. ويجب اتخاذ الإجراءات لتأمين حضور مراقبين.

ويجب أن يكون فرز الأصوات مفتوحاً للمراقبة الرسمية من جانب الأحزاب المعنية، ويجب تبرير كافة ورقات الانتخاب التى تم إصدارها والتى لم تستخدم أو التى أُلغيت، وذلك بانتظام. وعملية فرز الأصوات والتحقق منها والإعلان عن النتائج والاحتفاظ بالمواد الرسمية يجب أن تكون عمليات آمنة ونزيهة. ويجب أن تكون إجراءات إعادة عد الأصوات متوافرة فى حالة التشكيك بالنتائج. وأخيراً يمكن أن تكون إجراءات التحقق المستقلة البديلة، مثل جدول انتخاب مواز، إجراءات قيمة تسهم فى ثقة الجمهور بنتائج الاقتراع وقبوله بها.

و- الشكاوى والظعون

يجب أن ينص القانون على الحق فى الطعن فى نتائج الانتخاب وأن ينص بالنسبة للأطراف المظلومة على إمكانية الانتصاف. وعملية التقدم بعرائض يجب أن تبين نطاق إعادة النظر المتاح

وإجراءات تقديمها وسلطات الهيئة القضائية المستقلة المكلفة بإعادة النظر. كما يجب وصف مستويات إعادة النظر المتعددة، عند الاقتضاء.

وآثار المخالفات على نتائج الانتخابات لا بد أن يحددها القانون. ويجب أن يكون بإمكان أى شخص يزعم حرماناً من حقوقه الفردية فى الانتخاب أو غيرها من الحقوق السياسية التماس مراجعة وإنصاف مستقلين.

ز- احترام حقوق الإنسان الأساسية

تكتسب ضمانات حرية التعبير والرأى والإعلام والتجمع والتنقل وتكوين الجمعيات قدراً أكبر من الأهمية أثناء الانتخابات. والجو السائد يجب أن يكون جو احترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتميز بعدم وجود عوامل تخويف.

كما يجب إلغاء أو إبطال العمل بتشريعات الطوارئ أو غير ذلك من الحالات الاستثنائية المقيدة للحقوق الأساسية. ويجب عدم فرض تدابير استثنائية ما لم تتطلب ذلك بالتحديد مقتضيات الوضع، ويجب ألا تكون التدابير موجهة خصيصاً لتشويه العملية السياسية أو تأخيرها بشكل لا لزوم له.

ويعد احترام مجموعة واسعة من حقوق الإنسان مما ورد مرده فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وفى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حاسماً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ح- المخالفات والعقوبات وحفظ النظام

لا بد للقانون الانتخابى الوطنى أن يحمى أيضاً العملية السياسية من الفساد، ومن تجاوز المسؤولين لحدود سلطاتهم، والعرقلة، والتأثير الذى هو فى غير محله، ولنتحال شخصية الغير، والرشوة، والتضييق، والتخويف، وغير ذلك من أشكال الممارسات غير المشروعة وممارسات الفساد. ويجب أن تحترم المرافعات والإجراءات والعقوبات المعايير الدولية لحقوق الإنسان فى إدارة العدل.

ويجب أن تتخذ القرارات المتعلقة بحفظ الأمن والنظام بأماكن الاقتراع من خلال الموازنة بين المشاغل الأمنية وأثر التخويف المحتمل نتيجة تولد الشرطة أو قوات الأمن أو الجيش، ويجب

أن تفوض السلطة المسؤولين عن الانتخابات لحفظ النظام بأماكن الاقتراع. ويجب فرض المساءلة المدنية والجنائية عن أفعال تجاوز المسؤولين عن الانتخابات لحدود سلطتهم وإهمالهم وإقدامهم على عمل محظور.

ث - الوصول إلى وسائل الإعلام وتنظيمها

تعد الترتيبات لتوفير فرصة منصفة للمرشحين والأحزاب للوصول إلى وسائل الإعلام تركيزاً هاماً من مجالات تركيز القانون الانتخابي. وهذا واضح بشكل خاص حيثما تتحكم الحكومة في وسائل الإعلام الرئيسية. ويجب أن تنص قوانين وسائل الإعلام على ضمانات تحمي من الرقابة السياسي، ومنح امتيازات غير منصفة من جانب الحكومة وفرص غير متساوية للوصول إلى وسائل الإعلام أثناء فترة الحملة الانتخابية.

وتوفير فرصة منصفة للوصول إلى وسائل الإعلام لا يعني فقط المساواة من حيث الوقت والمكان المخصص وإنما أيضاً الاهتمام بساعة البث (مثلاً البث في أحسن أوقات الاستماع أو المشاهدة مقارنة مع البث في ساعات متأخرة) وموضع الإعلانات المطبوعة (أى فى الصفحة الأولى مقارنة مع نشرها فى الصفحة الأخيرة). ويعنى استخدام وسائل الإعلام المنصف ضمناً المسؤولية من جانب كافة الأشخاص والأحزاب ممن يلقى خطاباً أو يبث معلومات بواسطة وسائل الإعلام (أى الصدق والاحتراف والامتناع عن قطع وعود كاذبة أو إثارة تطلعات زائفة).

وتتمثل آلية قيمة لتأمين البث المنصف والمسؤول أثناء فترات الانتخاب فى هيئة مستقلة مكلفة برصد برامج البث السياسية، وبرصد برامج التربية الوطنية وتخصيص الوقت لمختلف الأحزاب السياسية، وكذلك تلقى ودراسة الشكاوى المتعلقة بالوصول إلى وسائل الإعلام ونزاهتها ومساوئها. ويمكن أن تقوم بهذه الوظيفة هيئات انتقالية تمثيلية أو إدارة الانتخابات أو لجنة معنية بوسائل الإعلام تشكل على نحو مستقل.

وتأمين بث ونشر انتخابيين مسؤولين فى وسائل الإعلام يمكن، جزئياً، أن يخدمه اتفاق بشأن مدونة لقواعد لمسلوك فى مجال وسائل الإعلام . وربما كانت هذه المدونة طريقة لتنظيم وسائل الإعلام (أى التنظيم الذاتى) أفضل من العمل التشريعى أو الحكومى الذى قد يثير مسألة الرقابة والتدخل غير الجائز فى حق الإنسان للمتمثلين فى حرية الإعلام والتعبير .

ك- الإعلام العام وتثقيف الناخبين

يجب توفير التمويل والإدارة للحملات الموضوعية غير المنحازة في مجال تثقيف الناخبين والإعلام. ومثل هذه الترتيبات حاسمة بشكل خاص بالنسبة للسكان الذين لهم خبرة ضئيلة في مجال الانتخابات الديمقراطية أو لا خبرة لهم في ذلك. ويجب أن يكون الجمهور على علم تام بالسكان الذي سيصوتون فيه ومتى وكيف يصوتون وأيضاً بسبب أهمية التصويت. ويجب أن يكونوا على ثقة بسلامة العملية وبحقهم في المشاركة فيها.

ويجب أن توفر المواد المشورة على نطاق واسع ويجب أن تنشر بمختلف اللغات الوطنية للمساعدة على تأمين المشاركة ذات المعنى من جانب جميع الناخبين المؤهلين. ويجب أن تستخدم أساليب الاتصال المتعددة الوسائط لتوفير تربية وطنية فعالة للناس ذوي المستويات المختلفة في مجال معرفة القراءة والكتابة. ويجب أن تمتد حملات تثقيف الناخبين لتشمل كامل تراب البلاد بما في ذلك المناطق الريفية وللمناطق النائية.

م- المراقبة والتحقق

يجب النص على نطاق واسع في تشريع الانتخابات على مراقبة التحضيرات للانتخابات ولا تحقق منها وكذلك التصويت وفرز الأصوات، من جانب ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يساعد حضور مراقبين للانتخابات غير منحازين من المنظمات غير الحكومية الوطنية ومن المنظمات الدولية على تأمين ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية.

وإذا أريد دعوة مراقبين فإنه لا بد أن تسمح القوانين والإجراءات الانتخابية بشكل صريح لوجودهم، ويجب أن يوصف دورهم بشكل واضح في منشورات لإعلام الجمهور. وسواء فدوا من منظمة الأمم المتحدة أو من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية أو من منظمات غير حكومية أو من بعثات رسمية من دول أخرى، يجب منح للمراقبين فرصة حرية التنقل والوصول إلى كل مكان ويجب حمايتهم من الأذى أو التدخل في واجباتهم الرسمية.

ومن الأهمية بمكان السماح بقدر كاف من المراقبين لتأمين تواجدهم في عدد كافة من أماكن الاقتراع وفي التظاهرات الانتخابية. فالتنسيق الفعلي والمستقل لأنشطة المراقبين يعزز أهميتهم الإيجابية. ومشاركة المراقبين ذات المعنى تتطلب أيضاً تواجدهم منذ بداية العملية، وتدريبهم الملائم، واتخاذ التدابير لتأمين اطلاعهم على الثقافة المحلية.

ن - السند والهيكل القانونيان

إن ضمانات الحق الأساسى فى الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة. بالاقتراع العام المتساوى وغير التمييزى والاقتراع السرى، وكذلك ضمانات الحق فى الانتخابات وفى تقلد المناصب العامة بشروط متساوية، يجب أن تكون مكرمة فى الدستور وغير ذلك من القوانين العضوية السامية للدولة.

ويجب أن يكمن أيضاً السند القانونى للحقوقى المتمثلة فى حرية التعبير والرأى والإعلام والتجمع وتكوين الجمعيات فى أسمى قانون البلاد. واللغة القانونية يجب أن تكون واضحة ودقيقة ومحدودة على نحو ملائم قصد إحباط إساءة الاستعمال المحتملة للسلطة التقديرية، أو التطبيق التمييزى، أو المماس بحقى حرية التعبير أو المشاركة الكاملة. ويجب أن تكون هذه اللغة أيضاً محايدة من حيث الجنس لتشجيع مشاركة المرأة، ويجب ترجمتها إلى لغات كافة المجموعات المصونة.

ويجب أيضاً من تشريع فرعى، بما فى ذلك قوانين وتوجيهات إدارية واضحة ومفصلة، كما يجب أن يحترم التشريع هذه الشروط العامة.

كما بوضح الجدول التالى المبادئ الرئيسية لضمان ديمقراطية أى عملية انتخابية ويمكن من خلال تطبيقها الحكم على أن المجتمع أو الدولة ديمقراطية وقسم المبادئ الأساسية إلى ٩ مبادئ كما فى الصنف الأول ولتحقيق كل مطلب يجب توفير حقوق محددة كما فى الجدول التالى، والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ تلك المبادئ والحقوق ووسائل التنفيذ:

المبادئ الأساسية	المتطلبات	المؤسسات ووسائل التطبيق
المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> • الحق في المشاركة • الإمكانات والقدرة على المشاركة • المؤسسات الخاصة بالمشاركة • ثقافة خاصة بالمشاركة 	<ul style="list-style-type: none"> • نظام الحقوق السياسية والمدنية • الحقوق الاقتصادية والاجتماعية • الانتخابات، الأحزاب، المنظمات • غير الحكومية • تعليم المواطن
التفويض	<ul style="list-style-type: none"> • مصادقة الدستور • اختيار البرامج وأصحاب المناصب • سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين • على الموظفين التنفيذيين غير المنتخبين 	<ul style="list-style-type: none"> • الاستفتاءات • انتخابات حرة ونزيهة • أنظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين
التمثيل	<ul style="list-style-type: none"> • نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأى العام • تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الاجتماعية للمقترعين 	<ul style="list-style-type: none"> • نظام اقتراعى وحزبى • قوانين ضد التمييز • سياسات واضحة لدعم حقوق الأقليات
المسؤولية	<ul style="list-style-type: none"> • خطوط واضحة للمسؤولية القانونية والمالية والسياسية للتأكد من الأداء الفعال والأمن للخدمة العامة ونزاهة القضاء 	<ul style="list-style-type: none"> • حكم القانون وفصل السلطات • وجود عملية محاسبة مستقلة • وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق • وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة
الشفافية	<ul style="list-style-type: none"> • خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية وجماهيرية 	<ul style="list-style-type: none"> • تشريع حرية المعلومات • وسائل إعلام مستقلة
الاستجابة	<ul style="list-style-type: none"> • إمكانية وصول الحكومة إلى الناخبين والقطاعات المختلفة للرأى العام عند صياغة السياسات وتنفيذها أو 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراءات منتظمة ومفتوحة للاستشارة العامة • إصلاح قانونى فعال

• قرب الحكومة المحلية من الشعب	عند تقديم الخدمات	
<ul style="list-style-type: none"> • تعليم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان • القانون العالمى لحقوق الإنسان • الأمم المتحدة • والوكالات الأخرى • المنظمات غير الحكومية الدولية 	<ul style="list-style-type: none"> • التسامح حيال الخلافات الداخلية • دعم للحكومات الديمقراطية فى الخارج ودعم كفاح الشعوب من أجل الديمقراطية 	التضامن

رابعاً

نصوص الإعلانات والعهد الدولية والإقليمية المعنية بالانتخابات

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أى نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو الرأى سياسياً وغير سياسى، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى، أو للثروة، أو لمولد، أو أى وضع آخر. وفضلاً عن ذلك، لا يجوز التمييز على أساس الوضع الميسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أم موضوعاً تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتى أم خاضعاً لأى قيد آخر على سيادته.

المادة ٨

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلى من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التى يمنحه إياها الدستور أو القانون.

المادة ١٩

لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة ٢١

(١) لكل شخص حق المشاركة فى إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

(٢) لكل شخص، بالتساوى مع الآخرين، حتى تقلد الوظائف العامة فى بلده.

(٣) إرادة الشعب هى مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة ٢

- ١) تستعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها ولداخلين في ولايتها، دون أى تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو الرأى سياسيا أو غير مياسى، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الثروة، أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.
- ٢) تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ، طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.
- ٣) تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:
 - أ- بأن تكفل توفير سبيل فعال لأى شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الاتّهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.
 - ب- بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تثبت في الحقوق التى يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانونى، وبأن تبنى إمكانيات التظلم القضائى.
 - ت- بأن تكفل قيام السلطات المختصة بلفاذ الأحكام الصادرة لصالح المتظلمين.

المادة ١٩

- ١- لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
- ٢- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
- ٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
 - أ- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
 - ب- لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

يكون لكل مواطن، دون أى وجه من وجوه التمييز المذكورة فى المادة ٢، الحقوق التالية التى يجب أن يتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

- أ- أن يشارك فى إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون فى حرية
- ب- أن ينتخب وينتخب، فى انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى، تضمن للتعبير الحر عن إرادة الناخبين
- ت- أن يتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى

إيفاء للالتزامات الأساسية المقررة فى المادة ٢ من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصرى والقضاء عليه بكافة أشكاله وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومى أو الأثنى، فى المساواة أمام القانون، لا سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية:

- ج) الحقوق السياسية، ولا سيما حق الاشتراك فى الانتخابات - اقتراعا وترشيحا - على أساس الاقتراع العام المتساوى، والإسهام فى الحكم موفى إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وتولى الوظائف للعامة على قدم المساواة.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق فى:

- أ- التصويت فى جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التى ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.
- ب- المشاركة فى صياغة سياسات الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
- ت- المشاركة فى أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة

المادة ١

للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوى بينهن وبين الرجال دون أى تمييز.

المادة ٢

للنساء الأهلية فى أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطنى، بشروط تساوى بينهن وبين الرجال دون أى تمييز.

المادة ٣

للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطنى، بشروط تساوى بينهن وبين الرجال، دون أى تمييز.

مشروع المبادئ العامة بشأن الحرية وعدم التمييز

فى مسألة الحقوق السياسية

الديباجة

لما كانت شعوب العالم قد أعلنت فى ميثاق الأمم المتحدة عزمها على إعادة تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوى الرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، فى الحقوق، وعلى النهوض بالتقدم الاجتماعى وتحسين مستويات العيش فى جو أفسح من الحرية،

ولما كان الميثاق يحدد، كغرض من أغراض الأمم المتحدة، تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

ولما كان الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يزيد التوسع فى مبدأ عدم التمييز فيعلن أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى الإعلان، دونما تمييز من أى نوع، بما فى ذلك بسبب الرأى السياسى، وينص على أنه لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الشخص.

*مشروع المبادئ العامة (مرفق بالقرار رقم ١٤ د) الذى اعتمدته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات فى دورتها الرابعة عشر فى عام ١٩٦٢.

ولما كانت مصالح العديد من الأشخاص كثيراً ما تهمل عندما تكون السلطة السياسية بين أيدي القلة، فإن حق كل إنسان في المشاركة في إدارة شؤون بلده هو الشرط الذى لا غنى عنه لتمتع الجميع الفعلى بمساثر حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولما كانت ممارسة الحقوق السياسية متصلة بشكل مباشر بوجود حرية الرأى والتعبير وحرية التجمع السلمى وتكوين الجمعيات، ولما كان لا يمكن ضمان هذه الحقوق بشكل فعال إلا فى عالم تطبيق فيه تطبيقاً كلياً لمبادئ الميثاق، وبشكل خاص مبدأ تقرير المصير، والمبادئ المكرسة فى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد فى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د)-

١٥) المؤرخ فى ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠

فإن المبادئ العامة التالية تشر على الملأ لتأمين الاعتراف بحق كل إنسان فى المشاركة فى إدارة شؤون بلده وغير ذلك من الحقوق السياسية ذات الصلة، ولمنع التمييز فى التمتع بهذه الحقوق.

أولاً- حق كافة الشعوب فى تقرير المصير

لكافة الشعوب الحق فى تقرير مصيرها، وتحدد الشعوب بموجب ذلك الحق مركزها السياسى بحرية، وتنتهج بحرية سياسة تتميتها الاقتصادية والمياسية والثقافية.

ثانياً- حقوق المواطنين السياسية

لكل مواطن فى أى بلد حق التمتع فى ذلك البلد بالحقوق السياسية الكاملة والمتساوية، دونما تمييز من أى نوع، مثل التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى، أو الثروة، أو النسب أو أى وضع آخر.

لا يحرم أحد من جنسيته، ولا تنتزع من أحد جنسيته، كوسيلة لحرمانه أو تجريده من حقوقه السياسية.

تكون شروط السن وطول مدة الإقامة وغير ذلك من الشروط مما ينص عليه القانون لممارسة أى حق معين من الحقوق السياسية نفس الشروط بالنسبة لكافة مواطنى بلد ما أو سكان وحدة سياسية ما، بحسب مقتضيات الحالة.

ثالثاً - حرية الرأي وتكوين الجمعيات

تعد حرية الرأي والتعبير وحرية للتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أساسيتين للتمتع بالحقوق السياسية. وتكفل هاتان الحريتان، وكذلك إمكانية الوصول إلى التسهيلات وسبل ممارستها، لجميع الأشخاص في جميع الأوقات.

رابعاً - عمومية الاقتراع

لكل مواطن الحق في التصويت في أي انتخاب وطني أو استفتاء شعبي أو استفتاء عام يجري في بلده، وفي أية استشارة عامة تجرى في الوحدة السياسية أو الإدارية التي يقيم بها . ويجب ألا يتوقف حق التصويت على معرفة القراءة والكتابة أو على أية مؤهلات تعليمية أخرى.

خامساً - التساوي في الاقتراع العام

- (أ) يحق لكل مواطن التصويت في أي انتخاب، أو في أية استشارة عامة أخرى يكون مؤهلاً للإدلاء فيها بصوته بشروط متساوية، ويكون لكل صوت من الأصوات نفس الوزن.
- (ب) عندما يجري التصويت على أساس الدوائر الانتخابية، تحدد الدوائر الانتخابية على أساس منصف بما يجعل النتائج تعكس بشكل أدق وأشمل إرادة جميع الناخبين.
- (ج) بالنسبة لأي انتخاب أو استشارة عامة تجرى بالاقتراع المباشر، توضح قائمة انتخابية عامة واحدة يدرج فيها أسم كل مواطن مؤهل.

سادساً - سرية التصويت

- (أ) يجب أن يكون بإمكان كل ناخب أن يصوت بطريقة لا سبيل فيها إلى كشف الطريقة التي صوت أو ينوي التصويت بها.
- (ب) لا يرغم أي ناخب علي ذكر الطريقة التي صوت بها أو التي ينوي التصويت بها، في أي إجراء قانوني أو في أي إجراء آخر، كما ولا يجوز أن يحاول أحد الحصول من أي ناخب، بشكل مباشر أو بشكل آخر، علي معلومات عن الطريقة التي صوت أو ينوي التصويت بها.

سابعاً - دورية الانتخابات

تجرى الانتخابات لجميع المناصب العامة الخاضعة للانتخاب في فترات زمنية فاصلة معقولة قصد تأمين أن تكون إرادة الشعب في جميع الأوقات أساس سلطة الحكم.

ثامناً - مطابح نزاهة الانتخابات وغيرها من الاستشارات العامة

(أ) يكون كل ناخب حراً في التصويت للمرشح الذي يفضلهُ أو لقائمة المرشحين التي يفضلها في أي انتخاب لمنصب عام، ولا يرغم علي التصويت لمرشح معين أو لقائمة مرشحين معينة

(ب) يكون كل ناخب حراً في الصوت لصالح أو بضد أي اقتراح يعرض علي استفتاء عام أو استفتاء شعبي أو علي أية استشارة عامة أخرى.

(ج) تشرف علي إجراء الانتخابات وغير ذلك من الاستشارات العامة، بما فيها إعداد القائمة الانتخابية ومراجعتها الدورية، السلطات التي يكفل استقلالها وتكفل نزاهتها وتمون قراراتها قابلة للطن أمام السلطات القضائية أو غير ذلك من الهيئات الزيهة.

(د) يجب تأمين الحرية الكاملة للتعبير السلمي عن المعارضة السياسية، وكذلك تنظيم وحرية عمل الأحزاب السياسية، والحق في تقديم مرشحين للانتخاب.

تاسعاً - تقلد المناصب العامة

(أ) يكون كل مواطن مؤهلاً بشروط متساوية للانتخاب لأي منصب عام خاضع للانتخاب في بلده أو في أي وحدة سياسية أو إدارية تابعة له يكون مقيماً بها.

(ب) يحدد القانون مدى انطباق هذا المبدأ علي أولئك الذين قد يؤدي انتخابهم إلى تنازع بين واجباتهم أو مصالحهم أو مصالحهم الشخصية ومصالح المجتمع ككل.

عاشراً - تقلد المناصب العامة غير الخاصة للانتخاب

(أ) يكون كل مواطن مؤهلاً بشروط متساوية لتقلد أي منصب عام غير خاضع للانتخاب في بلده أو في أي وحدة سياسية أو إدارية تابعة له يكون مقيماً بها.

(ب) يحدد القانون مدى انطباق هذا المبدأ علي أولئك الذين قد يؤدي تعيينهم أو مصالحهم الشخصية ومصالح المجتمع ككل.

(ج) تتم جميع التعيينات في الخدمة المدنية الوظيفية في أي بلد عل أساس موضوعي ونزيه.

حادى عشر - التدابير التي يجب عدم اعتبارها تمييزية

يجب عدم اعتبار التدابير التالية التي ينص عليها القانون أو النظام تمييزية:

- (أ) الشروط المعقولة لممارسة الحق في لتصويت أو الحق في تقلد منصب عام خاضع للانتخاب.
- (ب) المؤهلات المعقولة للتعيين لتقلد منصب عام، الناشئة على طبيعة واجبات المنصب

(ت) التدابير التي تحدد فترة زمنية معقولة لا بد من انقضائها قبل أن يجوز للأشخاص المتجنسين ممارسة حقوقهم السياسية، شريطة أن ترافقها سياسة تجنس تحريرية

(ث) التدابير الخاصة المتخذة لتأمين ما يلي:

(١) التمثيل الملائم لجزء من سكان بلد ما تمنع أفراده في الواقع ظروف سياسية أو اقتصادية أو دينية أو اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية من التمتع بالمساواة مع بقية السكان في مسألة الحقوق السياسية

(٢) التمثيل المتوازن لمختلف العناصر المكونة لسكان بلد ما، شريطة ألا تكون هذه التدابير إلا طالما ظلت هناك حاجة إليها، فقط بمدى لزومها.

ثاني عشر - القيود

لا تمارس الحقوق والحريات المعلنة أعلاه بأية حال من الأحوال بما يخالف مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ولا تخضع إلا للقيود التي يحددها القانون وحده لغرض تأمين ما يلزم من اعتراف بحقوق وحريات الغير ولحترام هذه الحقوق ولغرض الوفاء بمتطلبات النظام العام (ORDER PUBLIC) والمبادئ الأخلاقية والرفاه العام في مجتمع ديمقراطي. وأية قيود تفرض يجب أن تكون متفقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ثالث عشر - الضمان الدستوري

يمكن أن تضمن الحقوق والحريات المعلنة أعلاه لأفضل ما يمكن بتجسيدها في الدساتير أو غير ذلك من القوانين الأساسية التي يجب ألا تكون أي دستور أو أي قانون من بينها موضع إلغاء أو تعديل بإجراء تشريعي عادي.

رابع عشر - اللجوء إلى محاكم مستقلة

أي حرمان من هذه الحقوق والحريات أو أي انتهاك لها يمنح الشخص المظلوم أو الأشخاص المظلومين حق اللجوء إلى محاكم مستقلة ونزيهة.

خامس عشر - تطبيق المبادئ

تطبق هذه المبادئ على جميع البلدان المستقلة وعلى البلدان الخاضعة لسيطرة أجنبية.

زيادة فعالية مبدأ الانتخابات اللزبية

إطار للجهود التي يتعين الاضطلاع بها في المستقبل

قرار لجنة حقوق الإنسان ٥١/١٩٨٩، المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩، الرق

(الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٩،

الملحق رقم ٢٠ (E/1989/20) الفصل الثاني، الفرع ألف).

- ألف - الاقتراع العام على قدم المساواة .
- باء - حق المرء في المشاركة في حكم بلده، إما بصورة مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية.
- جيم - حق المرء في إمكانية تولى الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة مع غيره.
- دال - الحاجة إلى الاقتراع السري أو ما يماثله من إجراءات الاقتراع الحر بما يكفل التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
- هاء - أهمية الحق في حرية التجمع السلمي
- واو - أهمية الحق في حرية تكوين الجمعيات.
- زاي - أهمية الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية التماس وتلقي ونقل مختلف أنواع للمعلومات والأفكار إما مشافهة أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأى وسيلة أخرى.

حاء - حق مواطني الدولة في تغيير نظام حكمهم بوسائل دستورية مناسبة.

ثانيا - أنشطة المرشحين لشغل مناصب عامة

- ألف - تكافؤ فرص جميع المواطنين في ترشيح أنفسهم.
- باء - حق المرشحين في عرض آرائهم الميامية منفردين أو بالتعاون مع آخرين.

ثالثاً - الجوانب التنفيذية: المؤسسات الوطنية

ينبغي للمؤسسات الوطنية أن تكلل الاقتراع العام على قدم المساواة، فضلاً عن الإدارة اللزبية للانتخابات. وهناك حاجة خاصة إلى إشراف مستقل وإلى تسجيل مناصب للناخبين، وإلى إجراءات موثوقة خاصة بالاقتراع وأساليب لمنع الغش الانتخابي وحل المنازعات.

رابعاً- الأنشطة التعاونية للمجتمع المحلي

قد يرغب البلد المضيف في دعوة مراقبين أو التماس خدمات استشارية. ويمكن توفير أي الأمرين أو كليهما من المنظمات الإقليمية أو من منظومة الأمم المتحدة.

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب

المادة ١٣

نكل مواطن له حق المشاركة الحرة في حكومة بلاده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية بمقتضى مواد القانون.

الميثاق الإفريقي للمشاركة الجماهيرية في التطور والتغيير (أورشا ١٩٩٠م)

٧) نحن نؤكد أن الأمم لا يمكن أن تبنى بدون المعاندة الجماهيرية والمشاركة الكاملة من الشعب.

٨) لذلك ليس لدينا شك أنه في قلب أهداف تطور إفريقيا لا بد أن يوجد الهدف النهائي والأساسي، وهو التطور المتمركز حول الإنسان والذي يضمن الرفاهية الشاملة للناس من خلال تحسين مدعم لمستويات معيشتهم، ومشاركة الناس الكاملة والفعالة في تخطيط سياسات وبرامج وعمليات تنميتهم، ومساهماتهم في تحقيقها.

٩) إننا مقتنعون أن تحقيق الهدف المذكور عالية سوف يتطلب إعادة توجيه للموارد من أجل التأكيد على الاعتماد على النفس من ناحية، ومن أجل منح الشعب القدرة أن يحدد اتجاه ومضمون التنمية من ناحية أخرى.

١٠) في رؤيتنا المخلصة فإن المشاركة الشعبية هي وسيلة وغاية في آن. كوسيلة للتنمية، تقدم المشاركة الشعبية القوة الدافعة لاجتهاد جماعي من أجل تحديد عمليات التطور المعتمدة على الشعب وإرادة الشعب في تقديم تضحيات وإنفاق جهودهم الاجتماعية من أجل إنجازها. وكغاية في ذاتها فإن المشاركة الشعبية وإرادة الشعب في تقديم تضحيات وإنفاق جهودهم الاجتماعية من أجل إنجازها. وكغاية في ذاتها فإن المشاركة الشعبية هي حق أساسي للشعب ليشارك مشاركة كاملة وفعالة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته في كل المستويات وفي سائر الأوقات.

١١) نؤمن بشدة أن المشاركة الشعبية هي في جوهرها منح الشعب القدرة على المشاركة بفعالية في وضع البنيات وفي تخطيط السياسات والبرامج التي تخدم اهتمامات الجميع، وكذا يساهم بفعالية في عملية التطور ويتشارك بمساواة في فوائدها. لذا فلا بد أن يكون هناك انفتاح

فى العملية الانتخابية لتتقبل حرية الآراء، وتحتمل الفروق، وتقبل الاتفاق الجماعى على مختلف الموضوعات، وكذا تكفل مشاركة الشعب الفعالة ومنظماته وهيئاته. ويتطلب هذا من الدولة والجماعة الدولية أن تخلق الظروف الضرورية لمنح الشعب مثل هذه القدرة وتسهل المشاركة الشعبية الفعالة فى الحياة الاجتماعية الاقتصادية، الأمر الذى يتطلب تطوير النظام السياسى بحيث يسمح بالديمقراطية والمشاركة الكاملة من كل قطاعات مجتمعاتنا.

(١٢) وقد أجمع مؤتمرنا على أن تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة لا بد أن ينال أعلى أولوية من المجتمع ومن كل الحكومات الإفریقیة على وجه الخصوص.

(١٧) نؤمن أنه لكى يشارك الشعب مشاركة حقيقية فى تطوره الذاتى، لا بد أن تكون حريته فى التعبير عن نفسه وتحرره من الخوف مكفولين، وهذا لا يمكن ضمانه إلا عن طريق توسيع وحماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالشعب.

(٢٤) نعلن الضرورة العاجلة لإشراك الشعب فى مراقبة المشاركة الجماهيرية فى إفريقيا.

الإعلان الأمريكى لحقوق وواجبات الإنسان

المادة ٢٠

كل إنسان يتمتع بالأهلية القانونية يحق له الإسهام فى حكم بلاده، إما مباشرة وإما عن طريق ممثليه، وأن يشارك فى الانتخابات العامة والتي يجب أن تجرى بالاقتراع السرى وتكون أمينة ودورية وحررة.

المادة ٣٢

من واجب كل إنسان أن يدلى بصوته فى الانتخابات العامة للبلاد الذى ينتمى إليه عندما تكون له أهلية قانونية لذلك.

المادة ٣٤

من واجبه أيضا أن يشغل ويتولى أى منصب عام يمكن أن ينتخب لأجله بالانتخاب العام فى الدولة التى ينتمى إليها.

المادة ٣٨

من واجب كل فرد أن يتمتع عن المشاركة فى الأنشطة السياسية التى هى - طبقا للقانون - مقصورة فقط على مواطنى البلد الذى هو أجنبى فيه.

٣- البروتوكول رقم ١ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

المادة ٣

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بإجراء انتخابات حرة على فترات زمنية معقولة بطريق التصويت المسمى، وفى ظل ظروف تضمن حرية تعبير الشعب عن رأيه فى اختيار السلطة التشريعية.

باء - المساواة وعدم التمييز

١ - الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب

المادة ٢

يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة فى هذا الميثاق دون أى تمييز خاصة إذا كان قائماً على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر. أو المنشأ الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر.

المادة ٣

١ - للناس سواسية أمام القانون.

٢ - لكل فرد الحق فى حماية متساوية أمام القانون.

٢ - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

المادة ١ - واجب احترام الحقوق

١ - تعهد الدول الأطراف فى هذه الاتفاقية بأن تحترم الحقوق والحريات المعترف بها فى هذه الاتفاقية وبأن تضمن لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية الممارسة الحرة والكاملة لتلك الحقوق والحريات دون أى تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو الآراء السياسية أو غير السياسية، أو الأصل القومى أو الاجتماعى، أو الوضع الاقتصادى، أو المولد، أو أى وضع اجتماعى آخر.

٢ - إن كلمة "إنسان" أو "شخص" فى هذه الاتفاقية تعنى كل كائن بشرى.

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

المادة ٢٣

(١) يتمتع كل مواطن بالحقوق والفرص التالية:

(أ) أن يشارك فى إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون فى حرية

ب) أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري لتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

ت) أن نتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

٢) يمكن للقانون أن ينظم ممارسة الحقوق والفرص التي ذكرت في الفقرة السابقة على أساس السن، أو الجنسية، أو الإقامة، أو اللغة، أو القدرة المدنية ولعقلية، أو حكم صادر عن محكمة مختصة في الإجراءات الجنائية، فقط لا غير .

اتفاقية إجماع كوينهاجن لمؤتمر البعد الإنساني سنة ١٩٩٠م

تقر (الدول الأطراف) أن الديمقراطية التعددية وسيادة القانون ضروريتان لضمان احترام سائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتطوير العلاقات الإنسانية، وحل الموضوعات الأخرى ذات الطابع الإنساني، ولذا ترحب بالالتزام والإخلاص للذين عبرت عنهما كل الدول الأطراف تجاه أهداف الديمقراطية والتعددية السياسية وكذلك تصميمها المشترك على بناء مجتمعات ديمقراطية مؤسسة على انتخابات حرة وسيادة القانون.

من أجل دعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها، ومن أجل تطوير (دعم) العلاقات الإنسانية، ومن أجل حل الموضوعات ذات الطابع الإنساني، توافق الدول الأطراف على ما يلي:

٣) تؤكد مرة ثانية أن الديمقراطية عنصر أساس في سيادة القانون وتقر أهمية تعددية المنظمات السياسية (التعددية فيما يخص المنظمات السياسية).

٥) تعلن بإجلال أن من بين عناصر العدل الأساسية والضرورية للتعبير الكامل عن الكرامة البشرية وعن الحقوق المتساوية المتأصلة لجميع الناس ما يلي :

١٥) انتخابات حرة تجرى على فترات زمنية معقولة بالاقتراع السري أو أي إجراء مكافئ وفي ظروف تكافل عمليا حرية الناخبين في التعبير عن رأيهم في اختيارهم لممثلهم.

٣٥) واجب الحكومة والسلطات العامة أن تخضع للمستور وأن تعمل بأسلوب يتفق مع القانون.

٤٥) فصل واضح بين الدول والأحزاب السياسية، وبخاصة فإن تندمج الأحزاب السياسية مع الدولة.

(٩:٥) كل الأفراد متساوون أمام القانون كما يحق لهم دون أى تمييز بحماية متساوية من القانون . وفى هذا المنحى يمنع القانون أى تمييز ويكفل لكل الأفراد حماية متساوية وفعالة ضد التمييز أيما كان أساسه.

(١٠:٥) لكل فرد سبيل فعال للتظلم ضد القرارات الإدارية، من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية والأمانة القانونية.

(١١:٥) القرارات الإدارية ضد أى شخص لا بد أن يكون من الممكن تبريرها بصورة تامة ولا بد كقاعدة أن توضح الحلول المتاحة عامة.

(٦) تعلن الدول الأطراف أن إرادة الشعب، المعبر عنها بحرية ومساواة من خلال انتخابات دورية نزيهة، هى أساس سلطة وشرعية كل الحكومات. وسوف تحترم الدول الأطراف بالتالى حق مواطنيها فى المشاركة فى حكم بلادهم، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارونهم هم أنفسهم بحرية من خلال عمليات انتخابية نزيهة.

(٧) من أجل أن تضمن أن إرادة الشعب ستكون مناط سلطة الحكومة، فإن الدول الأطراف سوف:

(١:٧) تجرى انتخابات حرة على فترات زمنية معقولة، حسبما يحدد القانون.

(٢:٧) تسمح بأن تكون سائر المقاعد فى واحد على الأقل من مجالس التشريع الوطنى موضوع تنافس حر فى انتخابات عامة

(٣:٧) تكفل حقاً عاماً شاملاً متساوياً للاقتراع للمواطنين الرشد.

(٤:٧) تضمن أن يتم الإدلاء بالأصوات بالاقتراع السرى أو أى إجراء مكافئ، وأن يتم فرزها والتقرير عنها بأمانة مع إعلان النتائج الرسمية.

(٥:٧) تحترم حق المواطنى فى السعى لشغل منصب سياسى أو عام، بصورة فردية أو بوصفهم ممثلين لأحزاب سياسية أو منظمات، بدون تمييز.

(٦:٧) تحترم حق الأفراد والمجموعات فى تأسيس أحزابهم السياسية الخاصة بهم أو أى منظمات سياسية أخرى بحرية كاملة، وتقدم لهذه الأحزاب والمنظمات السياسية الضمانات القانونية لجعلها قادرة على أن تتنافس مع بعضها البعض على أساس معاملة متساوية أمام القانون ومن السلطات.

(٧:٧) تكفل أن القوانين والسياسة العاملة تعمل لتسمح بإجراء الحملات السياسية فى مناخ عادل وحر، لا يعوق فيه العمل الإدارى ولا العنف ولا التهديد الأحزاب والمرشحين عن تقديم آرائهم

وتأهيلهم بحرية، أو يمنع الناخبين من معرفتها ومنافستها، أو يمنعهم عن الإدلاء بأصواتهم دون خوف أو عقاب.

(٨:٧) تشترط ألا يقف أى عائق قانونى ولا إدارى فى طريق الاستخدام المباشر لوسائل الإعلام. على أساس خال من ي تمييز لكل التجمعات السياسية والأفراد الذين يريدون أن يشتركوا فى العملية الانتخابية.

(٩:٧) تضمن أن المرشحين الذين ينالون العدد اللازم من الأصوات التى يتطلبها القانون يتم تنصيبهم بطريقة صحيحة ويسمح لهم أن يظلوا فى العمل حتى تنتهى دورتهم أو إذا انتهت بطريقة ينظمها القانون فى اتفاق مع الإجراءات البرلمانية الديمقراطية والدستورية.

(٨) تعتبر الدول الأطراف أن حضور المراقبين، أجانب ومحليين، يمكن أن يعزز العملية الانتخابية للدول التى تجرى فيها الانتخابات، ولذا فهى تدعو مراقبين من أى دول أطراف فى مؤتمر التعاون والأمن فى أوروبا ومن أى مؤسسات ومنظمات خاصة مناسبة تريد أن تفعل ذلك لكى يراقبوا مجرى إجراءات انتخاباتها الوطنية، حسب الحد الأدنى الذى يسمح به القانون. وسوف يحاولون أيضاً أن يسهلوا وصولاً مثيلاً (للمراقبين) إلى إجراءات الانتخابات التى تعقد تحت المستوى الوطنى، وسيتعهد هؤلاء المراقبون ألا يتدخلوا فى مجرى العمليات الانتخابية.

(١٠) فى تأكيدها مرة ثانية على التزامها بأن تكفل بفعالية حقوق الأفراد فى أن يعرفوا ويتصرفوا حسب حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن تساهم بنشاط، سواء فردياً أو بالتعاون مع آخرين، فى تقدمهم وحمايتهم، تعبر الدول الأطراف عن التزامها بأن:

(١٠:١) تحترم حق الجميع، فردياً أو بالتعاون مع آخرين، فى أن يطلبوا وينتقلوا وينقلوا آراء ومعلومات بحرية عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فى ذلك حقوق توزيع ونشر مثل هذه الآراء والمعلومات.

(١٠:٣) تكفل أن يسم للأفراد أن يمارسوا حق التزامل بما فى ذلك حق تشكيل، أو الانضمام إلى أو المشاركة بفعالية فى المنظمات غير الحكومية التى تسعى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فى ذلك اتحادات التجارة ومجموعات مراقبة حقوق الإنسان.

(١٠:٤) تسمح لأعضاء مثل هذه المجموعات والمنظمات بأن يكون لهم وصول بلا عائق إلى الهيئات المثيلة والاتصال بها، داخل أو خارج بلادهم، ومع المنظمات الدولية، وأن يشتركوا فى تبادلات أو علاقات أو تعاون مع مثل هذه المجموعات والمنظمات، وأن يطلبوا وينتقلوا

ويستخدموا بغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مساهمات مالية تطوعية من مصادر قومية ودولية كما يشترط للقانون.

(٢٤) سوف تضمن الدول الأطراف أن ممارسة كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ذكرت عليه لن تخضع لأى قيود فيما عدا تلك التي يضعها القانون والتي تتفق في متطلباتها مع القانون الدولي، وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومع التزاماتها الدولية، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه القيود لها طابع الاستثناءات. وسوف تضمن الدول المشاركة أن هذه القيود لن يساء استخدامها ولن تطبق بأسلوب استبدادى، بل بطريقة تكفل الممارسة الفعالة لهذه الحقوق.

إن أى قيد على الحقوق أو الحريات يجب - فى أى مجتمع ديمقراطى - أن يكون مرتبطاً بأحد أهداف القانون القابل للتطبيق وأن يكون متناسباً للغاية مع هدف القانون.

بروتوكول (رقم ١) للمعاهدة الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

مادة ٣

تتعهد الأطراف العليا المتعاقدة بأن تجرى انتخابات حرة عادلة على فترات زمنية معقولة بالاقتراع السرى وبشروط تسمح بضمان التعبير الحر عن رأى الشعب فى اختياره للهيئة التشريعية.

الميثاق العربى لحقوق الإنسان

المادة الرابعة والعشرون

لكل مواطن الحق فى :

- ١- حرية الممارسة للسياسية.
- ٢- المشاركة فى إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية .
- ٣- ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة المواطن.
- ٤- أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده على أساس تكافؤ الفرص.

- ٥- حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.
- ٦- حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.
- ٧- لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأى قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون، والتي تقتضيها الضرورة فى مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان، لصيانة الأمن الوطنى أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

المادة الثانية والثلاثون

- ١- يضمن هذه الميثاق الحق فى الإعلام وحرية الرأى والتعبير، وكذلك الحق فى استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأى وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.
- ٢- تمارس هذه الحقوق والحريات فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التى يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

إعلان

معايير الانتخابات الحرة والنزيهة

والموافق عليه مجلس البرلمان الدولى بالإجماع

فى دورته الرابعة والخمسين بعد المائة (باريس ٢٦ مارس ١٩٩٤)*

مجلس البرلمان الدولى

يؤكد مجدداً على أهمية الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية اللذين يقران بأن سلطة الحكم إنما أساسها إرادة الشعب على نحو ما تعبر عنها انتخابات دورية وصادقة.

ويتصرف ويقر المبادئ الأساسية المتعلقة بالانتخابات الحرة والنزيهة الدورية التى أقرتها الدول فى الوثائق العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما فى ذلك حق كل فرد فى أن يسهم فى

* عند إقرار الإعلان، حضر المؤتمر ١١٢ عضواً من بين عدد أعضاء الاتحاد البالغ ١٢٩ عضواً برلمانياً

حكم بلده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق اختيار ممثليه اختياراً حراً، وأن يدلى بصوته في مثل هذه الانتخابات بالاقتراع السرى،

وأن تتاح له فرصة متساوية لكى يصبح مرشحاً فى الانتخابات، وأن يطرح مقدماً آراءه السياسية منفرداً أو بالاشتراك مع الآخرين.

ويدرك حقيقة أن لكل دولة حقاً سيادياً، متوافقاً مع إرادة شعبها، فى اختيار وتطوير أنظمتها السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية اختياراً حراً دونما تدخل من دول أخرى بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة.

وبأمل فى تعزيز إقامة أنظمة ديمقراطية تعددية لحكم نيابى فى أنحاء العالم.

ويعترف بأن إقامة أنظمة ديمقراطية تعددية لحكم نيابى فى أنحاء العالم. ويعترف بأن إقامة وتقوية العمليات والمؤسسات الديمقراطية إنما هى مسئولية مشتركة بين الحكومات والناخبين والقرى السياسية المنظمة، وأن الانتخابات الدورية والصادقة عنصر ضرورى لا غنى عنه للجهود المتواصلة لحماية حقوق المحكومين ومصالحهم، وأن حق كل فرد فى أن يسهم فى حكم بلده إنما هو عامل حاسم فى تمتع الكل تمتعاً فعلياً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية - باعتبار ذلك أمراً من أمور الخبرة العملية.

ويرحب بالدور الآخذ فى الاتساع للأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمات الإقليمية، والمجالس النيابية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية فى تقديم المساعدة الانتخابية بناء على طلب للحكومات.

ومن ثم يقر الإعلان التالى عن الانتخابات الحرة والنزيهة، ويهيب بالحكومات والبرلمانات فى أنحاء العالم أن تسترشد بالمبادئ والمعايير الواردة فيما بعد.

١- الانتخابات الحرة والنزيهة

لا تستمد سلطة الحكم فى أى دولة إلا من إرادة الشعب على نحو ما تعبر عنها انتخابات صادقة وحرّة ونزيهة تجرى على فترات منتظمة على أساس الاقتراع العالم السرى الذى يجرى على قدم المساواة بين الناخبين .

٢ - حقوق التصويت والانتخابات

(١) لكل مواطن بالغ الحق فى التصويت فى الانتخابات على أساس من عدم التفرقة بين الناخبين.

٢) لكل مواطن الحق في الحصول على نظام فاعل وغير متحيز لتسجيل الناخبين دونما تفرقة بينهم.

٣) لا يحرم المواطن التمتع بالأهلية من حق التصويت أو لا يحرم من التسجيل باعتباره ناخباً إلا وفقاً لمعايير موضوعية يمكن التحقق منها يحددها القانون، وبشرط أن تكون مثل هذه التدابير متفقة مع التزامات الدولة وفقاً للقانون الدولي.

٤) لكل مواطن يحرم من حق التصويت أو التسجيل باعتباره ناخباً الحق في أن يلجأ إلى قضاء مختص للنظر في مثل بهذه القرارات وأن يصحح الأخطاء فوراً وعلى نحو مؤثر.

٥) لكل ناخب الحق في الوصول إلى مركز الاقتراع لممارسة حقه في التصويت على نحو عادل ومؤثر.

٦) كل ناخب مخول لممارسة حقه على نحو متساو مع الآخرين وأن يكون صوته مساوياً لصوت الآخرين.

٧) الحق في التصويت في سرية حق مطلق ولن يقيد بأي طريقة كانت.

٢- حقوق ومسؤوليات الترشيح والحزب والحملة الانتخابية

١) لكل فرد الحق في أن يسهم في حكم بلده وله فرصة متساوية لكي يصبح مرشحاً للانتخاب. وتحدد معايير المساهمة في الحكم وفقاً للقوانين والدمائير الوطنية، وبحيث تكون متفقة مع الالتزامات الدولية للدولة.

لكل فرد الحق في الانضمام أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس تنظيم حزب سياسي بغرض المنافسة في الانتخابات.

٢) لكل فرد بمفرده ومع آخرين الحق في :

أن يبحث ويتلقى وينقل معلومات وأن يكون اختياره مبنياً على أساس من المعرفة. أن يتنقل بحرية داخل الدولة ليقوم بحملته الانتخابية.

أن يقوم بحملة انتخابية على قدم المساواة مع الأحزاب السياسية الأخرى، بما في ذلك الحزب الذي يشكل الحكومة القائمة.

٤) لكل مرشح للانتخاب ولكل حزب سياسي فرصة متساوية للوصول إلى وسائل الإعلام، ولا سيما وسائل الإعلام الجماهيرية، من أجل أن يطرح آراءه السياسية.

- ٥) حق المرشحين في الأمن على حياتهم وممتلكاتهم حق معترف به ومكفولة.
 - ٦) لكل فرد ولكل حزب سياسي الحق في أن يحظى بحماية القانون والحق في إجراء قانوني لمنع انتهاك حقوقه السياسية والانتخابية.
 - ٧) الحقوق السابقة قد كون عرضة لقيود ذات طبيعة استثنائية طبقاً للقانون وللضرورة المعقولة في مجتمع ديمقراطي من أجل صالح الأمن القومي أو النظام العام، أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حماية حقوق وحريات الآخرين بشرط أن تكون متفقة مع التزامات الدولة طبقاً للقانون الدولي . ولتنطبق القيود المسموح بها على التشريع، وعلى حقوق إنشاء الأحزاب السياسية ونشاطها، والحملات الانتخابية على نحو فيه انتهاك لمبدأ عدم التفرقة على أساس الجنس أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غيره من الأحوال.
 - ٨) لكل فرد أو حزب سياسي انتهكت أو قيدت حقوقه في التشريع أو حقوق الحزب أو حقوقه في الحملة الانتخابية الحق في اللجوء إلى قضاء مختص للنظر في مثل هذه القرارات وأن يصحح الأخطاء فوراً وعلى نحو مؤثر.
 - ٩) تستوجب حقوق الترشيح والحزب والحملة الانتخابية مسؤوليات قبل المجتمع فلن يشارك أي مرشح أو حزب سياسي في أعمال العنف.
 - ١٠) يحترم كل مرشح أو حزب سياسي يناقش في الانتخابات حقوق الآخرين وحرياتهم.
 - ١١) يقبل كل مرشح وحزب سياسي يناقش الانتخابات نتيجة الانتخابات الحرة والنزيهة
- ٤- حقوق الدول ومسئولياتها
- ١- يجب أن تتخذ الدول الخطوات التشريعية الضرورية وغيرها من التدابير وفقاً لإجراءاتها الدستورية لضمان الحقوق والإطار المؤسسي لانتخابات دورية وصادقة، وحرية ونزاهة، وفقاً لالتزاماتها طبقاً للقانون الدولي، وعلى الدول بصفة خاصة:
- أن تضع نظاماً فاعلاً وغير منحاز لتسجيل الناخبين دونما تفرقة بينهم.
- أن تضع معايير واضحة لتسجيل الناخبين مثل العمر والمواطنة ومحل الإقامة، وأن تؤكد على أن هذه الشروط سوف تطبق دونما تفرقة من أي نوع بين الناخبين.

أن تنص على تكوين الأحزاب السياسية وأدائها الحر. ومن الممكن أن تنظم تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، وأن تكفل انفصال الحزب عن الدولة، وأن تضع شروط المنافسة في الانتخابات التشريعية على أسس علل.

أن تقدم أو تيسر البرامج الوطنية للتربية المدنية (الوطنية) لضمان أن يكون السكان على دراية كافية بإجراءات الانتخابات وقضاياها.

٢) وعلاوة على ما سبق، على الدول أن تتخذ السياسة الضرورية والخطوات المؤسسية المناسبة لضمان إنجاز مطرد للأهداف الديمقراطية وتعزيزها، بما في ذلك إنشاء آلية محايدة أو منصفة أو متوازنة لإدارة الانتخابات، وهي في سعيها لذلك، عليها من بين أمور أخرى.

- أن تكفل أن يكون أولئك المسؤولون عن مختلف جوانب الانتخابات مدربين ويعملون دون تحيز، وأن إجراءات التصويت المترابطة قد وضعت. وأصبحت معروفة لجمهور الناخبين.
- أن تكفل تسجيل الناخبين وتحديث القوائم الانتخابية وإجراءات الاقتراع بمساعدة المراقبين الوطنيين والدوليين على نحو مناسب
- أن تشجع الأحزاب والمرشحين ووسائل الإعلام لتقبل وإقرار مجموعة قواعد السلوك التي تحكم الحملة الانتخابية وفترة الاقتراع.
- أن تكفل استقامة ونزاهة الاقتراع عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة لمنع التصويت المتعدد أو تصويت الأشخاص الممنوعين من التصويت،
- أن تكفل استقامة ونزاهة عملية عد الأصوات.
- تحترم الدول وتكفل حقوق الإنسان لكل الأفراد داخل أراضيها والخاضعين لولايتها في وقت الانتخابات. ولذلك فعلى الدول وأجهزتها أن تكفل،
- أن حرية التنقل والاجتماع والتجمع والتعبير مكفولة، ولا سيما في سياق التجمعات والاجتماعات السياسية.
- أن الأحزاب والمرشحين أحرار في نقل وجهات نظرهم إلى جمهور الناخبين، وأنهم يتمتعون بالمساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام الخاصة بالدولة ووسائل الخدمة الإعلامية العامة.
- أن الخطوات الضرورية قد اتخذت لضمان تغطية مستقلة في وسائل الإعلام الخاصة بالدولة ووسائل الخدمة الإعلامية العامة.

٤- لكي تكون الانتخابات نزيهة، على الدول أن تتخذ التدابير الضرورية لضمان أن الأحزاب والمرشحين يتمتعون بفرص معقولة لتقديم برامجهم الانتخابية.

- ٥- على الدول أن تتخذ كل التدابير الضرورية، والملائمة لضمان أن مبدأ سرية الاقتراع مكفولة وأن الناخبين قادرين على الإدلاء بأصواتهم بحرية دون خوف أو إرهاب.
- ٦- علاوة على ما سبق، ينبغي على سلطات الدولة أن تكفل إجراء الاقتراع على نحو يتجنب الغش أو غيره من الأمور غير القانونية، وأن تكفل أمن واستقامة ونزاهة العملية، وأن عد الأصوات قام به أفراد مدربون وأنهم موضع المراقبة والتحقق من استقلالهم أو أحدهما.
- ٧- على الدول أن تتخذ كل التدابير الضرورية والملائمة لتكفل شفافية العملية الانتخابية كلها بما في ذلك، على سبيل المثال، وجود وكلاء للحزب ومراقبين معتمدين حسب الأصول.
- ٨- على الدول أن تتخذ التدابير للضرورة لضمان أن الأحزاب والمرشحين والمؤيدين يتمتعون بالأمن على قدم المساواة وأن سلطات الدولة تتخذ الخطوات الضرورية لمنع نشوب أعمال العنف الانتخابي.
- ٩- يجب أن تكفل الدول الحسم الفوري لأوجه انتهاك حقوق الإنسان والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية خلال الإطار الزمني للعملية الانتخابية وعلى نحو مؤثر عن طريق سلطة مستقلة محايدة مثل لجنة انتخابية أو المحاكم.

برنامج أساسي للحكم الديمقراطي في العالم الإسلامي (اسطنبول - تركيا)

١٤ إبريل ٢٠٠٤

(البيان الختامي)

إننا وباعتبارنا ناشطين سياسيين ننتمي إلى ذات غالبية مسلمة في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط قد التقينا في مدينة أسطنبول بتركيا في الفترة من ١٢ - ١٤ إبريل من عام ٢٠٠٤ م على هامش أعمال مؤتمر مؤيدي الديمقراطية من العالم الإسلامي. ونحن زعماء دول ورؤساء حكومات سابقون وحاليين ووزراء وأعضاء برلمان وقادة منفيون وقياديون لأحزاب سياسية ممن لديهم الخبرة في الحكم الديمقراطي، والمشاركة الشعبية. ومن أجل أن نعبر عن آمال وتطلعات شعوبنا فإننا قد عقدنا العزم على تقديم برنامج أساسي للحكم الديمقراطي في العالم الإسلامي فيما يلي نصه:

توطئه

تشتمل أصول الثقافة الإسلامية والقيم الإسلامية على مبادئ التسامح والعدالة والمشاركة جنبا إلى جنب مع السلام، وتوفر هذه المبادئ الأساس الذي يقوم عليه الحكم الديمقراطي وعالم أكثر سلاما وازدهارا، أن هذه المبادئ والقيم تظهر من خلال تطبيقها أن كلا من الرؤى الثقافية والعملية الديمقراطية يعززان بعضهما البعض، وهو ما يؤكد على التوافق بين الإسلام والمبادئ الديمقراطية.

أن مبادئ الثقافة والقيم الإسلامية هذه تدعو إلى الأخذ بعملية سياسية ديمقراطية تحافظ على هويتنا الثقافية المشتركة، وتضمن في الوقت ذاته لجميع الأفراد حقوقهم وحرياتهم التي أقرت في ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق الاتحاد الأوروبي، وإعلان وأرسو، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان الأوروبي لحقوق الإنسان، والميثاق الأوروبي لحقوق الأساسية، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الأمم المتحدة حول حقوق الطفل، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، وإعلاني صنعاء الصادرين عام ١٩٩٩م وعام ٢٠٠٤م.

إن كل مبدأ من هذه المبادئ يحمل في طياته التزامات يتمسك مؤيدو الديمقراطية من العالم الإسلامي بها. وبالنظر إلى المبادئ والقيم الواردة أعلاه فإننا مقتنعون بأن وجود وجهات نظر مختلفة يسهم في تقوية روابط مجتمعاتنا وليس في القضاء عليها. إننا نؤمن بما يلي:

التسامح

- حرية التفكير وتبنى الرأى والاعتقاد.
- حرية التعبير والرأى .
- حرية وتعددية وسائل الإعلام .
- حرية التنظيم والتجمع.

العدالة

- الحقوق المتساوية لجميع الأشخاص دون وجود أى تمييز من أى نوع يقوم مثلاً على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأى السياسى وغير السياسى، أو الأصل الوطنى والاجتماعى، أو التملك، أو الحالة عند الولادة، أو أى أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أخرى.
- لا يجب أن يحول مبدأ المساواة دون تبنى أو إبقاء إجراءات مؤقتة تتيح مزايا محددة لمصلحة النساء أو المجموعات التى كانت ذات تمثيل أدنى من حجمها فى العملية السياسية.
- سيادة القانون واستقلالية القضاء.
- القضاء على التعذيب والتحقيق التعسفى، وإيقاع عقوبات وحشية أو غير اعتيادية.
- الحد من الفقر ودعم وترويج التنمية.

المشاركة

- انتخابات حرة وعادلة ومنظمة متعددة الأحزاب تسمح بتداول سلمى للسلطة، وتكسب ثقة الشعب من خلال تشكيل لجان مستقلة لإدارة الانتخابات تكون إما غير حزبية، أو ذات توازن سياسى، تضمن حق الاقتراع الحر لجميع المواطنين الذين بلغوا سن الاقتراع دون النظر إلى نوعهم الاجتماعى (الجنس).
- عمليات وآليات ديمقراطية لاتخاذ القرار تشجع على المشاركة المتساوية من النساء والرجال.
- وجود مجتمعات ذات إطلاع ومنفتحة من خلال منافذ إعلامية مستقلة وبرامج توعية مدنية ومنظمات مجتمع مدنى تشارك بنشاط فى الحياة السياسية.

- أحزاب سياسية ذات مسئولية تمثل مصالح المواطنين، ومؤسسات تشريعية اكتسبت شرعيتها عبر انتخابات ديمقراطية وشفافة وتنافس سياسى حقيقى.
- نظام حكم ديمقراطى يعمل على منع الفساد ويعزز دور القانون من خلال آليات للشفافية، والمحاسبة، وحرية الإطلاع العام على المعلومات، والرقابة من قبل البرلمانات، ومنظمات المجتمع المدنى المستقلة.
- وبما يتوافق مع حقوق الأطفال، اتخاذ إجراءات فعالة تتيح الوصول إلى التعليم والحصول عليه لجميع الفتيات والأولاد.
- سياسات مالية شفافة وإدارة المؤسسات الاقتصادية بشكل يسهم فى تحقيق الازدهار الاقتصادى.

إن هذا البرنامج يبين أن مبادئ الإسلام ومبادئ الديمقراطية تعزز بعضها بعضا.

إننا نعتقد أن جميع الأمم والأفراد الذين سيتبعون المبادئ الواردة فى هذا البرنامج سوف يساهموا فى الحفاظ على كرامة الإنسان، وإحداث تفاهم اجتماعى، وتحقيق رخاء اقتصادى، وتحقيق الأمن من خلال الدعوة إلى التفاهم والسلام بين جميع الشعوب.

إننا نلزم أنفسنا بإضفاء ما يلزم من أعمال ملموسة على هذه المبادئ من خلال إطلاق المبادرات للمتابعة، ومن خلال إنشاء شبكة من مؤيدى الديمقراطية من العالم الإسلامى.

الفصل الثالث
الدور المزدوج
الإعلام ... والرقابة

يلعب الإعلام المسموع والمرئي والمقروء دوراً هاماً فى أى عملية انتخابية فهو يلعب دور المراقب والمتابع وفى نفس الوقت يتم مراقبته من قبل المؤسسات المعنية بالرقابة والمرشحين وجمهور الناخبين ودائماً يثور سؤال مهم فى أعقاب أى عملية انتخابية هل قامت وسائل الإعلام بدورها فى متابعة العملية الانتخابية، وهل كان موضوعياً؟!

لذلك يلعب الإعلام دوراً مزدوجاً فى العملية الانتخابية وكى يؤدى الإعلام دوره المزدوج بصورة نزيهة وعادلة وموضوعية، حرصت للمؤسسات الدولية والمحلية على تأهيل القائمين عليه، وتتمية مهاراتهم فى التغطية الموضوعية غير المنحازة، ودائماً يتجه النظر إلى وسائل الإعلام المملوكة للدولة باعتبارها مؤسسات قومية ملك للشعب. وكى يؤدى الإعلام هذا الدور لابد أن يراعى حقوق الناخبين وحقوق المرشحين والأحزاب السياسية عليه كشف أى تجاوز يتم أثناء العملية الانتخابية ومن ارتكب هذا الخطاء وعليه إلا ينجر وراء الإشاعات الانتخابية ويعمل على تعزيز أراد الشعب ويؤمن حريته فى التعبير عنها بدون تزيف أو تشويش عليها وفى هذا الفصل نضع بين الزملاء موجز مختصر حول الرقابة على الانتخابات.. ومن بدأت هذه الفكرة وكيف طبقت ما هى الإجراءات التى يجب أن تتخذ للقيام بالرقابة، والقرارات الأممية التى تحمى السيادة الوطنية لأى بلد يرفض فكرة الرقابة الخارجية على الانتخابات به.

١- نبذة تاريخية؛

تصاعدت فى السنوات العشرين الأخيرة فكرة الرقابة على الانتخابات وظهرت هيئات دولية حكومية وغير حكومية تقوم بهذه المهمة، وقامت بالرقابة على الانتخابات فى عديد من البلدان فى العالم. ومازال للجدل فى مصر حول هذه الهيئات التى تحاول الدخول إلى مصر لمرقبة الانتخابات القائمة.

وقضية الرقابة على الانتخابات ليست وليدة موجه الديمقراطية الأولى التى شملت أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى كما يزعم البعض ولكنها بدأت مع بداية منظمة الأمم المتحدة، وقد بدء نشاط الأمم المتحدة فى الأشراف على الانتخابات عندما أشرقت على الانتخابات الكورية فى عام ١٩٤٨، واعتبر دورها فى الأشراف على الانتخابات مكملاً لدورها فى مجال إنهاء الاستعمار وتسوية المنازعات الدولية واستفاد من هذه الجهود ٣٥ دولة من الأقاليم التى وقعت تحت الاستعمار القديم أو المشمولة بالوصايا أو التى لا تتمتع بحكم ذاتى وكان آخر هذه الانتخابات الانتخابات فى تيمور الغربية.

وبنهاية الحرب الباردة وظهور اتجاه عالمي نحو الديمقراطية أصبح الاهتمام المتجدد بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة جلياً. وفي هذه الخلفية ضاعف المجتمع الدولي جهوده لتعزيز فعالية مبدأ الانتخابات الحرة والنزيهة، ولتقديم المساعدة للبلدان التي تطلب إجراءاتها.

ولتسهيل مشاركة الأمم المتحدة للمزيد في الانتخابات، عين الأمين العام، عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٦ / ١٣٧، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية، ليقوم بمهمة التنسيق في تقديم المساعدة الانتخابية. وأنشئت وحدة المساعدة الانتخابية واعتبرت جهة الوصل على تنسيق كافة أنشطة الأمم المتحدة الانتخابية.

وتلعب الوحدة دوراً أساسياً في معالجة طلبات المساعدة، وتوجه كافة طلبات المساعدة الانتخابية من خلالها.

وعند تلقى طلب من هذا النوع تقوم الوحدة عادة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرهما من الفعاليات المختصة في الأمم المتحدة، ببعثة لتقييم الاحتياجات لتبين نوع المساعدة المطلوبة وتقديم الدعم لمرحل تطوير المشروع الأولى. وريشاً يصبح مشروع عملياً أو تصبح بعثة التنفيذ المسؤولة الكاملة للمنظمات المنفذة ذات الصلة ولو أن دعم الوحدة وتنسيقها يتواصلان في المنظومة طوال العملية.

٢- طلب رسمي:

تبدأ مشاركة الأمم المتحدة في الانتخابات، في معظم الحالات، بطلب رسمي تطلب فيه حكومة من الحكومات المساعدة، ويلي الطلب إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى البلد المعني. وتدرس تلك البعثة بعناية، بالتشاور مع الحكومة، الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات كافة الاحتياجات ذات الصلة من الهياكل الأساسية وفي المجالات القانونية والسياسية والمادية والمالية والمتعلقة بحقوق الإنسان، فيما يتصل بإجراء الانتخابات وبشكل التقرير الصادر عن البعثة الأساس لمشاركة الأمم المتحدة.

ويمكن تقسيم مستويات مشاركة الأمم المتحدة المتفاوتة في الانتخابات إلى عدة فئات. الفئة الأولى هي تنظيم الأمم المتحدة وإجراؤها للانتخابات. في هذه الحالة، تنظم الأمم المتحدة عملياً كل جانب من جوانب العملية الانتخابية. والفئة الثانية هي إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات. وهذا يشمل شهادة ممثل خاص للأمين العام يؤكد شرعية بعض الجوانب الحيوية في العملية الانتخابية، والنوع الثالث من أنواع مشاركة الأمم المتحدة هو بعثة تحقق تخضع فيها العملية

الانتخابية لتنظيم وإدارة هيئة وطنية ويطلب فيها من الأمم المتحدة إعطاء رأيها في حرية العملية الانتخابية ونزاهتها.

٢- شروط الرقابة:

وتتم عادة هذه الأنواع الثلاثة من أنواع مشاركة الأمم المتحدة في سياق بعثات حفظ السلام الواسعة النطاق. ويضطلع بها جميعاً فقط في الحالات الاستثنائية التي تستجيب لمعايير معينة دقيقة لمشاركة الأمم المتحدة، وبشكل خاص لا بد من توافر العناصر الخمسة التالية:

- تلقى طلب رسمي من الدولة المعنية
- وجود تأييد جماهيري واسع لمشاركة الأمم المتحدة
- تبقى ما يكفي من الوقت قبل الانتخابات لمشاركة الأمم المتحدة.
- وجود بعد دولي واضح للحالة المعنية وجود قرار إيجابي صادر عن هيئة رسمية مختصة من هيئات الأمم المتحدة (أى الجمعية العامة أو مجلس الأمن).

وفى الحالات التي لا يتم فيها الوفاء بالبعض من هذه المعايير، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها المعيار غير الموصى به عدم توفر الوقت الكافي قبل الانتخابات للقيام ببعثة شاملة، للأمم المتحدة أن تقرر الاستجابة بطريقتين. الأولى هي تنظيم بعثة لمتابعة العملية الانتخابية عن قرب وتقديم تقرير عن نتائجها إلى الأمين العام. وفي بعض الحالات يجوز لمركز حقوق الإنسان أو لوحدة المساعدة الانتخابية توفير موظفين متخصصين للمساعدة في البعثة. وتتمثل طريقة الاستجابة الثانية في تسميق ودعم المراقبين الدوليين المنتمين إلى منظمات أخرى. ولا يمكن تصنيف أى من هاتين الطريقتين للاستجابة كبعثة إشرافية شاملة، وهما لا تتطوian على أى حكم صريح على حرية العملية الانتخابية ونزاهتها. بيد أنه بإمكانهما أن تكفلاً مستوى معيناً من تواجد الأمم المتحدة يمكن أن يعزز ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية وينهض بنوعية الممارسة الانتخابية

ويوجد نوع آخر من أنواع مشاركة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة التقنية في مجال جوانب الانتخابات المادية والقانونية والمتصلة بالهيكل الأساسية. وبحقوق الإنسان. وتقديم المساعدة التقنية يندرج بوضوح ضمن الولايات القائمة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز حقوق الإنسان، وإدارة الأمم المتحدة لخدمات دعم التنمية والتنظيم الإداري، ونتيجة لذلك لا يحتاج الأمر إلى أية ولاية جديدة بالنسبة للحالات التي تستلزم مساعدة تقنية على وجه الحصر. والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في الجوانب القانونية والتقنية على وجه الحصر.

والخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية فى الجوانب القانونية والتقنية والمتصلة بحقوق الإنسان فى الانتخابات الديمقراطية لا تشمل أية مشاركة من جانب الأمم المتحدة فى إجراء الانتخابات، كما أنها لا تتضمن عنصر مراقبة وبصفتها تلك يمكن فى كثير من الأحيان تقديمها بسرعة، بناء على طلب حكومة من الحكومات، دون الحاجة إلى نظر هيئة من هيئات الأمم المتحدة المتخذة للقرارات السياسية.

وهكذا فإن كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومركز حقوق الإنسان وإدارة الأمم المتحدة لخدمات دعم التنمية والتنظيم الإدارى يسدى للمشورة ويقدم المساعدة فى مجموعة متنوعة واسعة من المسائل الانتخابية، بما فى ذلك المشورة بشأن المسائل الحاسمة المتمثلة فى حقوق الإنسان وتنظيم عمليات تسجيل الناخبين، وتحديد هوية المواطنين من خلال المزيد من التوثيق الملائم، واستخدام الحاسبة الإلكترونية فى وضع القوائم الانتخابية، وتعزيز تنظيم إدارة الانتخابات، وإنشاء المؤسسات لمعالجة الحالات المتنازع فيها والتشكيكات والفصل فيها، والتجهيز الإلكتروني للبيانات الانتخابية، وتكنولوجيا فرز الأصوات، والمساعدة القانونية واللوجستية، والتربية الوطنية وتنقيف الناخبين، والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام العام. وأخيراً يمكن، عند الحاجة، تنفيذ برامج للتعاون التقنى على نطاق واسع تحقيقاً هذه الأغراض.

ومعايير الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتخابات واسعة فى طبيعتها ويمكن بالتالى تحقيقها من خلال مجموعة متنوعة واسعة من الأنظمة السياسية. ومساعدة الأمم المتحدة الانتخابية لا تسعى إلى فرض أى نموذج سياسى معين، بل إنها تقوم على إدراك أنه لا يوجد نظام سياسى واحد أو منهجية انتخابية واحدة يلائم الشعوب والدول كافة. وفى حين أن الأمثلة المقارنة توفر توجيهاً مفيداً لبناء مؤسسات ديمقراطية تستجيب للمشاكل المحلية وتتمثل فى نفس الوقت لمعايير حقوق الإنسان الدولية، ستكون فى نهاية الأمر أفضل صيغة لكل ولاية قضائية هى تلك التى تصوغها الاحتياجات والتطلعات والحقائق التاريخية المحددة الخاصة بالشعب المعنى والمأخوذة فى إطار المعايير الدولية.

٤- احترام السيادة

وأخيراً، يتم نشاط الأمم المتحدة فى هذه المجالات طبقاً للمبدأين الأساسيين المتمثلين فى تساوى الدول فى السيادة واحترام سلامة أراضيها واستقلالها السياسى، كما نص عليهما ميثاق

الأمم المتحدة. ووفقاً لذلك لا تنفذ أنشطة المساعدة إلا حينما تطلبها السلطات الوطنية ويؤيدها شعب البلد المعنى.

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة قرارات لاحترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة فى عملياتها الانتخابية. القرار الأول صدر فى عام ١٩٧٠ رقم ٥٧ فى الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة أكد على أن أى أنشطة تحاول بصورة مباشرة أو غير مباشرة للتدخل فى التطور الحر للعمليات الانتخابية لا سيما لدى البلدان النامية، أو التى يقصد بها التأثير فى نتائج هذه الانتخابات، إنما تخل بروح ونص المبادئ المقررة فى ميثاق الأمم المتحدة، وفى إعلان مبادئ القانون الدولى المفصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

كما أصدرت الجمعية العامة فى ديسمبر ١٩٩٣ قرار برقم ١٢٤ ناشدت فيه الدول أن تمتنع عن تمويل أحزاب أو مجموعات سياسية أو تزويدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبأى شكل آخر من أشكال الدعم العلنى أو السرى، وعن القيام بأعمال من شأنها تقويض العمليات الانتخابية فى أى بلد (مرفق نص القرار)

أصدرت الجمعية العامة فى عام ٢٠٠١ القرار رقم ١٥٤ / ٥٦ الذى أهاب بجميع الدول الامتناع عن تمويل الأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى فى أى دول أخرى، بما يتنافى مع مبادئ الميثاق ويقوض شرعية العملية الانتخابية بها. (مرفق نص القرار)

وفى نفس الجمعية العامة عام ٢٠٠١ صدر قرار رقم ١٥٩ / ٥٦ لتعزيز دور الأمم المتحدة فى زيادة فعالية مبدأ إجراء الانتخابات الدورية والنزاهة وتشجيع إقامة الديمقراطية.

كما أصدرت إدارة الشؤون السياسية فى الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فكرة توجيهية بشأن المساعدة للقانون نظمت عملية تقديم المساعدة الانتخابية للبلدان والتنسيق بين الأمانة العامة والبرنامج الإنمائى فى عملية مراقبة وتنظيم الانتخابات فى أى بلد تطلب المساعدة.

كما إنشاء برنامج للأمم المتحدة الإنمائى برنامجا خاصا للانتخابات ويتضمن دليلا قانونيا للحدود الدنيا لنزاهة أى لانتخابات عامة.

وفى هذا السياق تلقت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٩م ما يزيد عن ١٤٠ طلبا للمساعدة الانتخابية. وأصبح لشعبة المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة هدفين أساسيين هما:

١ - مساعدة الدول الأعضاء فى الجهود الداعية إلى إجراء انتخابات ديمقراطية شرعية وفقا للمعايير الدولية.

٢ - المساعدة على بقاء القدرات المؤسسية للبلدان لتمكينها من تنظيم انتخابات نزيهة ودورية تحظى بثقة وقبول الأحزاب السياسية والناخبين معا.

الدورة الثامنة والأربعون

البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/632/ADD.2)]

١٢٤/٤٨ - احترام مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول فى عملياتها الانتخابية

إن الجمعية العامة:

إذا تؤكد من جديد مقصد الأمم المتحدة المتمثل فى إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وفى اتخاذ التدابير الأخرى الملزمة لتعزيز السلم العالمى.

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠. الذى يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٣٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠. الذى أقرت بموجب إعلان مبادئ القانون الدولى المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تشير كذلك إلى المبدأ الوارد فى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على أنه ليس فى الميثاق ما يعسوع للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم السلطات الداخلى لدولة ما. ولي فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق.

وإذ تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل استقلالها الإقليمية ووحدة الوطنية، وفي سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصرى، وفي سبيل إقامة مجتمع يتمتع فيه الناس. بغض النظر عن العرق أو اللون أو المعتقد، تمتعا تاما بالحريات السياسية والحريات الأخرى على أساس من المساواة، ويشاركون بحض حريتهم في تقرير مصيرهم.

وإذ تؤكد من جديد أيضا شرعية كفاح جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية، وخاصة الشعب الفلسطيني، في سبيل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطنى مما سيمنحها من أن تقرر مستقبلها بحرية.

وإذ تعترف بوجوب احترام مبدأى السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة في إجراء الانتخابات.

وإذ تعترف أيضا بأنه ليس هناك نظام سياسى واحد أو نموذج واحد للعمليات الانتخابية يناسب على السواء جميع البلدان وشعوبها، وبأن النظم السياسية والعمليات الانتخابية تخضع لعوامل تاريخية وسياسية وثقافية ودينية

واقترعا منها بأن إنشاء الآليات والوسائل اللازمة لكافة المشاركة الشعبية الكاملة فى العمليات الانتخابية إنما يقع على عاتق الدول.

وإذ تشير إلى قراراتها فى هذا الصدد ولا سيما القرار ٤٧ / ١٣٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢.

وإذ ترحب بإعلان وبرنامج عمل فيينا^(١) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان المعقود فى فيينا فى الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٩٢، واللذين أكد المؤتمر فيهما من جديد أن عمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغى أن تجرى وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

١- تكرر تأكيد أن لجميع الشعوب، بموجب مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير للشعوب الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة، الحق فى أن تحدد مركزها السياسى وأن تعمل على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية ودون تدخل خارجى، وأنه من واجب كل دولة أن تحترم هذا الحق وفقا لأحكام الميثاق،

^(١) A/CONF.157/24 (PART 1)، الفصل الثالث.

٢- تؤكد من جديد أن تحديد الطرائق وإقامة المؤسسات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية فضلاً عن تحديد طرق تنفيذها وفقاً للسماتير والتشريعات الوطنية، أمر يعنى الشعوب وحدها. وأن على الدول بالتالى أن تنشئ الآليات والوسائل اللازمة لكفالة المشاركة الشعبية الكاملة فى هذه العمليات:

٣- تؤكد من جديد أيضاً أن أى أنشطة تحاول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التدخل فى الظروف الحرة للعمليات الانتخابية الوطنية، لا سيما لدى البلدان النامية، أو التى يقصد بها التأثير فى نتائج تلك العمليات، إنما تحل بروح ونص المبادئ المقررة فى الميثاق وفى إعلان مبادئ القانون الدولى المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٤- تؤكد من جديد كذلك أنه ليس هناك حاجة عامة إلى أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية إلى الدول الأعضاء إلا فى ظروف خاصة، مثل حالات إنهاء الاستعمار أو فى إطار عمليات السلم على الصعيد الإقليمى أو الدولى أو بناء على طلب دول معينة ذات سيادة وبموجب ما يتخذه مجلس الأمن أو الجمعية العامة فى كل حالة من قرارات، ومع المراعاة الصارمة لمبدأى السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول.

٥- تحت جميع الدول على احترام مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول والحق السيادة للشعوب فى تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٦- تناشد بقوة جميع الدول أن تمتنع عن تمويل أحزاب أو مجموعات سياسية أو تزويدها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأى شكل آخر من أشكال الدعم العلنى أو السرى، وعن القيام بأعمال من شأنها تقويض العمليات الانتخابية فى أى بلد.

٧- تدعين أى عمل من أعمال العدوان المسلح أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الشعوب أو حكوماتها المنتخبة أو قادتها للشرعيين.

٨- تكرر تأكيد أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة فى جنوب أفريقيا إلا عن طريق الاستئصال الكامل لشفافة الفصل العنصرى وإقامة مجتمع ديمقراطى لا عنصر قائم على حكم الأغلبية، من خلال الممارسة الكاملة والحررة لحق الاقتراع العام

٩- تؤكد من جديد شرعية كفاح جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية، وخاصة الشعب الفلسطينى فى سبيل ممارسة حقوقها غير القابل للتصرف فى تقرير المصير

والاستقلال الوطنى الذى سيمكنها من تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون تدخل

١٠- تطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تستمر، فى دورتها الخمسين، فى إعطاء الأولوية لاستعراض العوامل الأساسية التى تؤثر تأثيرا سلبيا على مراعاة مبدأى السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول فى عملياتها الانتخابية، وأن تقدم تقريرا فى هذا الشأن إلى الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى

١١- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار، فى إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/56/583 وAdd.2)

١٥٤/٥٦ - احترام مبدأى السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول فى عملياتها الانتخابية بوصفها عنصرا هاما لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد مقصد الأمم المتحدة المتمثل فى إقامة علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة فى الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وفى اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلام العالمى،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠، الذى يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٣٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠. الذى أقرت بموجبة إعلان مبادئ للقانون الدولى المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تؤكد من جديد فى تقرير المصير الذى يمكن لجميع الشعوب بموجبه أن تقرر بحرية مركزها السياسى وتسعى بحرية إلى تحقيق تميماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ تقر بأنه ينبغى احترام المبادئ الواردة فى المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة، لدى إجراء الانتخابات.

وإذ تقر أيضا ببراء وتنوع النظم السياسية الديمقراطية ونماذج العمليات الانتخابية الحرة والنزاهة فى العالم التى تستند إلى الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات المتعددة،

وإذ تؤكد على مسؤولية الدول فى كافة السبل والوسائل اللازمة لتيسير المشاركة الشعبية الكاملة والفعلية فى العمليات الانتخابية .

وإذا تدرك المساهمة فى مجال المساعدة الانتخابية التى قدمتها الأمم المتحدة إلى العديد من الدول بناء على طلبها،

وإذ تؤكد من جديد التعهد الرسمي لجميع الدول بالوفاء بالتزاماتها بأن تعزز على نطاق عالمي احترام ومراعاة وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ووفقا للميثاق والصكوك الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي،

وإذ ترحب بالتزام جميع الدول الأعضاء، العرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) بالعمل بصورة حماية لجعل العمليات السياسية أكثر شمولاً، مما يسمح بمشاركة حقيقية في تلك العمليات لجميع المواطنين في جميع البلدان

١- تؤكد من جديد أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، الذي تقرر بموجبه بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تكميلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن من واجب كل دولة أن تحترم ذلك الحق وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٢- تعيد التأكيد على أن إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة يمثل عنصراً هاماً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣- تؤكد من جديد حق الشعوب في تحديد الأساليب وإقامة المؤسسات فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية، وعلى أنه ينبغي للدول بالتالي أن تكفل الآليات والوسائل لتيسير المشاركة الشعبية الكاملة والفعلية في تلك العمليات.

٤- تؤكد كم جديد أيضاً أهمية الاحترام الكامل للتطور الحر للعمليات الانتخابية الوطنية، على نحو يولى الاحترام الكامل للمبادئ الواردة في الميثاق وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٢)

٥- تؤكد من جديد كذلك أن المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة تقدم بناء على طلب محدد تقدمه الدول العضو المعنية

٦- تهيب بجميع الدول الامتناع عن تمويل الأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى في أي دول أخرى بما يتنافى مع مبادئ الميثاق ويقوض شرعية العمليات الانتخابية فيها.

٧- تدعو أي عمل من أعمال العدوان المسلح أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الشعوب أو حكوماتها المنتخبة أو قادتها الشرعيين

(١) انظر القرار ١٢/٥٥.

(٢) القرار ٣٦٢٥ (د - ٢٥) للرفق.

٨- تؤكد من جديد أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة وأن هذه الإرادة يعبر عنها في انتخابات دورية ونزيهة يشارك فيها جميع الناخبين على قدم المساواة وتجرى عن طريق الاقتراع السرى أو أى إجراءات معادلة للتصويت الحر.

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (Add.2/A/56/583)]

١٥٩/٥٦ - تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن الموضوع ولا سيما القرار ٥٤ / ١٧٣ للمؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تؤكد من جديد أن المساعدة الانتخابية والدعم الموجهين لتشجيع إقامة الديمقراطية لا تقدمهما الأمم المتحدة إلا بناء على طلب محدد من الدولة العضو المعنية.

وإذ تلاحظ مع الارتياح تزايد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الانتخابات كوسيلة سليمة للتعرف على إرادة الشعب وبناء الثقة، وبذلك تسهم في توفير قدر أكبر من السلام والاستقرار على الصعيد الوطني

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤^(١) ولا سيما المبدأ الذي ينص على أن إرادة الشعب التي تعبر عنها الانتخابات الدورية والنزيهة تشكل أساس سلطة الحكومة، فضلاً عن الحق في اختيار الممثلين بحرية من خلال إجراء انتخابات دورية ونزيهة بالاقتراع الشامل والتكافؤ والتصويت السري أو ما يعادل ذلك من إجراءات التصويت الحر،

وإذ تحيط علماً مع الاهتمام بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠١ / ٤١ للمؤرخ ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠٠١ و ٢٠٠١ / ٧٣ للمؤرخ ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠١^(٢)

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تعزيز العمليات الديمقراطية والمؤسسات الانتخابية وبناء القدرة الوطنية، بما في ذلك القدرة على إجراء انتخابات نزيهة، وزيادة مشاركة المواطنين وتوفير

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ٢٠٠١. الملحق رقم ٣ (E/2001/23)، الفصل الثاني الفرع ألف.

التربية الوطنية في البلدان التي تطلب المساعدة بغية توطيد وتقنين إنجازات الانتخابات السابقة ودعم الانتخابات اللاحقة.

وإذ ترحب بما تقدمه الدول من دعم إلى أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، عن طريق حملة وسائل منها توفير الخبراء في الانتخابات بما في ذلك موظفو لجان الانتخابات، وتوفير المراقبين وتقديم التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات

وإذ ترحب أيضاً بإسهامات المنظمات الدولية والإقليمية فضلاً عن إسهامات المنظمات غير الحكومية لتعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية. وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة⁽³⁾.

١- ترحب بتقرير الأمين العام

٢- تشيد بما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة انتخابية للدول الأعضاء بناء على طلبها، وتطلب أن تستمر هذه المساعدة على أساس كل حالة على حدة، وفقاً لتطور احتياجات البلدان الطالبة للمساعدة لتطوير وتحسين وصقل مؤسساتها وعملياتها الانتخابية، مع التسليم بأن المسؤولية الأساسية عن تنظيم إجراء انتخابات حرة ونزيهة تقع على كاهل الحكومات،

٣- تطلب إلى شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة أن تواصل في إطار دورها كمنسق للمساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة إبلاغ الأعضاء بانتظام بالطلبات الواردة وبطبيعة المساعدة المقدمة.

٤- تطلب إلى الأمم المتحدة أن تواصل جهودها لكلى تكفل، قبل التعهد بتقديم المساعدة الانتخابية إلى الدولة الطالبة للمساعدة، وجود الوقت الكافي لتنظيم وإيفاد بعثة لتقديم تلك المساعدة بطريقة فعالة، بما في ذلك توفير تعاون تقني طويل الأجل، وتوافر الظروف التي تتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن يجرى تقديم تقارير واقعية وشاملة عن نتائج البعثة.

٥- توصي بأن تواصل الأمم المتحدة تقديم المشورة الفنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الدول الطالبة للمساعدة وإلى المؤسسات الانتخابية، استناداً إلى بعثات تقييم الاحتياجات، من

أجل أن تساعد في تعزيز عملياتها الديمقراطية، وذلك طوال الفترة الزمنية التي تستغرقها العملية الانتخابية بأسرها، بما في ذلك إذا اقتضى الأمر، قبل الانتخابات وبعدها.

٦- تلاحظ مع الارتياح التمسق الشامل بين شعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشجع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على زيادة مشاركتها في هذا السياق.

٧- تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل برامجه المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال شؤون الحكم بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والروابط بين المجتمع المدني والحكومات.

٨- تكرر تأكيد أهمية تعزيز التمسق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في هذا الخصوص.

٩- تلاحظ مع التقدير الجهود الإضافية المبذولة لتعزيز التعاون مع سائر المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتيسير الاستجابة لطلبات المساعدة الانتخابية استجابة شاملة وموجهة لتلبية احتياجات محددة، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت مراقبين أو خبراء تقنيين لدعم جهود الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية.

١٠- تشير إلى قيام الأمين العام بإنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات، وتهيب بالدول الأعضاء أن تنظر في التبرع لهذا الصندوق

١١- تشجيع الأمين العام على أن يواصل الاستجابة من خلال شعبة المساعدة الانتخابية للتطور في طبيعة طلبات المساعدة وللحاجة المتزايدة لأنواع محددة من مساعدة الخبراء في الأجل المتوسط التي ترمي إلى دعم وتعزيز القدرات للحالية لدى الحكومة الطالبة للمساعدة، وبخاصة من خلال تعزيز قدرة المؤسسات الانتخابية الوطنية

١٢- تطلب إلى الأمين العام أن يزود شعبة المساعدة الانتخابية بالموارد البشرية والمالية الكافية كي تتمكن من النهوض بولايتها، وأن يواصل كفالة قدرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على الاستجابة، في حدود ولايتها وبالتمسق الوثيق مع الشعبة، للطلبات الكثيرة والتي يزداد تعقدها وشمولها من الدول الأعضاء للحصول على الخدمات الاستشارية

١٣- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وبخاصة فيما يتعلق بحالة الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء

للمساعدة الانتخابية وعن ما يبذله من جهود لتعزيز دعم المنظمة لعملية إقامة الديمقراطية في الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١

وفي النهاية:

يجب أن نذكر أن شروط ومعايير الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانتخابية تنطبق على المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية العاملة في هذا المجال ولابد من موافقة حكومة الدولة والأحزاب السياسية كي تستطيع العمل.

كما تشترط الأمم المتحدة في أن يكونوا المراقبين المحليين محايدون وليس لهم أي انتماءات سياسية أو حزبية.

وكما حظرت الأمم المتحدة التمويل الخارجي للأحزاب السياسية، بدأت المنظمات الدولية تراقب تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب السياسية تنفيذاً لهذا القرار. وحددت منظمة مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح الدولية أشكال الفساد في تمويل الحملات الانتخابية بثلاثة أشكال هي:

١. الهبات التي يحصل عليها حزب معين أو مرشح ما مقابل تحقيق مصالح خاصة للجهة المانحة، ونتيجة لذلك تسيطر المصالح الخاصة على المصالح العامة

٢. سوء استعمال الموارد العامة للدولة واستخدامها في الدعاية الانتخابية لصالح حزب معين أو مرشح بذاته أو استخدام وسائل الإعلام العامة للدعاية لمرشح بذاته، للتأثير في العملية الانتخابية.

٣. وهو النوع الأكثر صعوبة في كشفه والمعروف "بشراء الأصوات" أو التزوير من قبل المشرفين على العملية الانتخابية.

وأغلب القوانين الانتخابية في العالم تضع سقفاً مالياً للدعاية الانتخابية، أو تلزم المرشحين بتقديم مستندات الصرف في حالة الشك في تجاوز الدعاية للحدود أو للكشف عن أسماء المتبرعين لهذه الحملات للدعاية.

وتتناول هذه القضية تحتاج من الصحفيين إلى توثيق المعلومات بالمستندات دائماً قبل عرضها على الجمهور.

من خلال المفهوم الدولي والمعايير التي عرضناها في هذا الدليل يتبين لنا أن للناخبين حقوقها، وكذلك المرشحين، وعليهم واجبات يلتزموا بها وكما نكتب تقريراً غير متجاوزة يجب مراعاة هذه الحقوق والمعايير، كي تكون الرسالة الإعلامية ذات مصداقية عالية وبدون أغراض سياسية، ومن خلالها يمكن إعادة الثقة للمواطن كي يخرج من منزله ويذهب إلى مقره الانتخابي ليشترك

بجدية لأنه يعلم أن الإعلام غير منحاز وسوف يكشف أى تلاعب فى رأيه الذى عبر عنه فى بطاقة ايداء الرأى التى دونها وهو الهدف الذى نسعى إليه فى هذا الدليل لان المشاركة الأوسع لجمهور الناخبين هي بداية الإصلاح الذى تمناه وتنشده الحكومات والشعوب ومؤسسات المجتمع المدني.

وأخيرا نأمل أن يلغى هذا الجهد المتواضع استحقاق الزملاء ورضاهم لأنه غاية ترتضيها.

المؤلف

الفهرس

٤	شكر وتقدير
٥	مقدمة عامة
٧	هذا الدليل
٩	الفصل الأول
	ما هي الانتخابات
١١	نظرة عامة
١٢	لمحة تاريخية
١٣	أهمية الانتخابات
١٤	نظم وطرق الانتخابات
١٥	مستويات الانتخابات
١٧	الفصل الثانى
	الانتخابات والقانون الدولى
٢٠	أولاً: الحقوق والحريات
٢٩	ثانياً: معايير النزاهة
٣٤	ثالثاً: معايير قانونية مشتركة
٤٣	رابعاً: نصوص الإعلانات والعهود الدولية والإقليمية المعنية بالانتخابات
٦٩	الفصل الثالث
	الدور والمزدوج الإعلام .. والرقابة
٨٧	وفى النهاية

تصحيح

١ ش شريف من ش الملك فيصل - المساحة - جيزة - مصر.

الرقم البريدى : ١٢١١١ ت / فاكس : ٧٨٣٦٤٥٤ (٢٠٢) موبايل : ٠١٠١٦١٦١٧٢

1 sheriff st., Off Faias! Rd- Al Messaha - Giza - Egypt.

Post Code:12111 Tel / Fax :(202) 7836454 Mobile: 010 1616172

E-mail:EATHR@INTOUCH.COM

(مجلس الأمناء)	
الرئيس	- حازم منير
نائب الرئيس	- مجدى حلمى
الأمين العام	- سمير الباجورى
أمين الصندوق	- زينب منسى
مسئول العلاقات الخارجية	- أشرف شهاب

المعايير والمواثيق الدولية (الطبعة الأولى)



المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان تعمل في إطار قانون الجمعيات الأهلية وفقاً لقرار التسجيل رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٠٠٤، وهي تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين كل أفراد المجتمع، وتهدف إلى ترجمة المبادئ والمفاهيم الأساسية للمواثيق والعهود الدولية في هذا المجال إلى قواعد عمل في المهن المختلفة من دون استثناء ولها في هذا السياق سجل حافل من النشاط في مجالات متنوعة تهدف جميعها إلى المساعدة في تحويل المفاهيم النظرية إلى واقع عملي تتم ممارسته في حياتنا اليومية

المؤسسة المصرية للتدريب
وحقوق الإنسان

Bibliotheca Alexandrina



0616735

١ ش. شريف من ش. الملك فيصل - المساحة - حيزة - مصر. الرقم البريدي: ١٢١١١ / ت / فاكس: ٧٨٣٦٤٥٤ (٢٠٢) موبايل: ٠١٠١٦١٦١٧٢

1 Sheriff St., Off Faiat Rd- Al Messaha - Giza - Egypt. Post Code: 12111 Tel / Fax : (202) 7834654 Mobile: 010 1616172

E-mail: EATHR@INTOUCH.COM